E

الأمم المتحدة

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/STAT/1999/WG.2/CRP.1
20 September 1999
ORIGINAL: ARABIC

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

UN ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA
11 OCT 1999
LIBRARY + DOCUMENT SECTION

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا

حلقة عمل إقليمية حول الاحصاءات الحيوية ونُظُم
التسجيل المدني في الدول الأعضاء في الإسكوا
القاهرة، ١٦-٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩

التقرير القطري لدولة فلسطين عن
الحالة الراهنة للنظامين الوطنيين للتسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قُدّمت به ودون تحرير رسمي. والآراء الواردة فيها هي آراء المؤلف وليست، بالضرورة، آراء الإسكوا.

قائمـــــة المحتـــويـــــات

الموضوع	الصفحة
تقديم	٣
أولا: معلومات عامة	٣
ثانيا: معلومات ديمغرافية وأساسية	٦
ثالثا: نظام التسجيل المدني	١٠
١. الإطار القانوني للنظام	١١
٢. الترتيبات الإدارية	١٥
٣. إجراءات التسجيل	١٦
٤. المسجلون المحليون	١٨
٥. مبلغ المعلومات	١٨
٦. محفوظات التسجيل المدني	٢١
٧. تقييم نظام التسجيل المدني	٢١
٨. استعمالات سجلات التسجيل	٢٢
رابعا: النظام الوطني لإحصاءات الأحوال المدنية	٢٢
١. الإطار القانوني للنظام	٢٥
٢. الترتيبات الإدارية للنظام	٢٥
٣. إجراءات الإبلاغ والرصد	٢٦
٤. إجراءات تجهيز البيانات الإحصائية	٢٨
٥. نشر وتوزيع إحصاءات الأحوال المدنية	٢٩
٦. تقييم نظام إحصاءات الأحوال المدنية	٢٩
٧. استخدامات إحصاءات الأحوال المدنية	٣١
خامسا: التنسيق بين المؤسسات الحكومية	٣١
سادسا: الاستنتاجات والتوصيات	٣٤

تقديم:

إن ثورة تكنولوجيا المعلومات التي يتمتع بها العالم في الوقت الحالي جلبت معها فكرة تعدد الاستخدام للمعلومة الواحدة للحصول على الاستفادة القصوى وفي نفس الوقت أظهرت هذه الثورة الحاجة الملحة إلى إدارة هذه المعلومات بصورة تزيد من جودتها وسلامتها. وسجل السكان (نظام التسجيل المدني) تأثر إيجابيا وبصورة مباشرة بثورة المعلومات هذه، حيث أصبح هذا السجل يلعب دورا هاما في المجتمع وتطوره وتقدمه من اجل تلبية الحاجة المعلوماتية اللازمة لعمل الإدارة العامة وصنع السياسات في البلد الواحد.

وتشكل السجلات الإدارية والتعدادات والمسوحات عناصر النظام الإحصائي. ولكي يكون هذا النظام مفيد إلى الحد الأقصى، ومراعيا للتكاليف ومن أجل إنشاء نظام فعلي يجب أن تكون هذه العناصر مرتبطة بعضها ببعض. والخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية المقرة من السلطة الوطنية في عام ١٩٩٥ تركز بصورة كبيرة على موضوع تخفيض تكلفة العمل الإحصائي عن طريق الاعتماد المستقبلي على السجلات الإدارية كمصدر رئيسي للبيانات الإحصائية، حيث تتطلع الخطة الشاملة إلى بناء سجل مركزي للسكان مبني على أساس نظام التسجيل المدني وذلك لتلبية الاحتياجات الإدارية والإحصائية.

ويوصى باستخدام سجل السكان إلى الحد الأقصى كأساس للإحصاءات الرسمية في المقام الأول لأسباب تتعلق بالتكلفة بالنسبة إلى الجهة التي تطلب الإحصاءات، والى المستجوبين بشكل خاص. ويعتبر سجل السكان بنية تحتية لا تقدر بثمن للإحصاءات الرسمية، وذلك للتمكن من وضع البنية الإحصائية الأساسية وتوظيفها في سحب العينات الممثلة بطريقة متحكم بها وفي إعداد الإحصاءات الحيوية.

وجاءت توجهات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالاعتماد على سجل السكان كبنية تحتية للإحصاءات الرسمية بناءا على التوصيات الدولية وتوصيات الأمم المتحدة وخبرات الدول المتقدمة مثل النرويج والسويد والدنمارك ودول متقدمة عديدة أخرى في استخدام سجل السكان لاستخراج إحصاءات حيوية بصورة مستمرة ودائمة على سبيل المثال.

أولا – معلومات أساسية عامة

فلسطين في سطور

منذ القدم قامت هجرات لأقوام عربية من الجزيرة العربية سكنت فلسطين وما جاورها من البلاد، وأشهر هذه الأقوام الكنعانيون والعموريون والفينيقيون والآراميون، وقد أقام هؤلاء الأقوام حضارات ومنهم، خاصة، الكنعانيون والفينيقيون، وأقاموا المدن الكثيرة في فلسطين وسموها بأسمائهم التي ما زالت آثارها حتى الآن. وقد غزت فلسطين والمناطق المجاورة مجموعات عرقية مختلفة استطاعت أن تسود في بعض الأماكن وفي بعض الأحيان، لكنهم ما كانوا يقيمون في الأرض حتى يطردوا منها آخر الأمر وتنتهي صلتهم بها وتعود البلاد إلى صفتها الأصلية حسب نوع الأقوام العرب الذين ذكرناهم آنفا.[1]

[1] الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني. الدراسات الخاصة، المجلد الأول. الدراسات الجغرافية.

دخلت فلسطين في دولة الخلافة الإسلامية مع بلاد الشام بعد معركة اليرموك سنة ١٣ هجري/٦٤٣ ميلادي، وبقيت فلسطين تحت ظل الخلافة الإسلامية حتى عام ١٩١٨.

بعد سقوط دولة الخلافة العثمانية ومع انتهاء الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٨ خضعت فلسطين للانتداب البريطاني الذي استمر ٣٠ عاما، وقد شهدت تلك الفترة عدة ثورات وانتفاضات شعبية قام بها المواطنون العرب الفلسطينيون ضد قوات الانتداب البريطانية واليهود كانت اشهرها ثورة ١٩٢٩ وثورة ١٩٣٦ وعلى اثر الثورات الشعبية واضطراب الأوضاع بين الفلسطينيين واليهود اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٧/١١/٢٩ قرارا بتقسيم فلسطين إلى دولتين لشعبين العرب واليهود.

في عام ١٩٤٨ أعلن عن قيام دولة إسرائيل على أراضي فلسطين من قبل العصابات الصهيونية التي عملت على تفريغ الأرض من سكانها الفلسطينيون. وبقيت أجزاء من فلسطين " الضفة الغربية وقطاع غزة" خارج السيطرة الإسرائيلية وكانت الضفة الغربية تحت إشراف المملكة الأردنية وقطاع غزة تحت إشراف جمهورية مصر العربية. وبعد هزيمة حزيران ١٩٦٧ احتلت إسرائيل الأجزاء المتبقية من فلسطين وفرضت كامل سيطرتها على الأراضي الفلسطينية وعملت على ضم القدس.

في عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل تقوم بموجبه سلطة وطنية على الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة كاتفاق انتقالي بين الطرفين.

الخصائص الجغرافية

تحتل فلسطين موقعا إستراتيجيا في قلب العالم، ولذلك تكالبت عليها الحملات الاستعمارية منذ فجر التاريخ، وكان آخرها الاحتلال الإسرائيلي لبعض أجزائها عام ١٩٤٨ ثم احتلالها الأجزاء المتبقية من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة) وتشريد عدد هائل من الشعب الفلسطيني، وعملت على ضم القدس للدولة اليهودية.

وتقع فلسطين على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط بين خطي طول ١٥ ٣٤° و ٤٠ ٣٥° درجة شرقي غرينتش وخطي عرض ٣٠ ٢٩° و١٥ ٣٢° شمالا. ويحد فلسطين من الشرق سورية والأردن ومن الشمال لبنان وجزء من سورية كما يحدها من الجنوب مصر وخليج العقبة. وتبلغ مساحة فلسطين العربية حوالي ٢٧٠٠٩ كم مربع.

على الرغم من صغر مساحة فلسطين وبساطة تكوينها، إلا أنه يمكن تقسيمها إلى أربع مناطق تتميز كل منها عن الأخرى في نظام سطحها ومناخها ونباتها:

١. منطقة السهول: أبرزها السهل الساحلي ومرج بن عامر وتشمل ١٧ بالمائة من مساحة فلسطين.
٢. منطقة النقب: وتشكل ٥٠% من المساحة تقريبا.
٣. المنطقة الجبلية: وتشكل ٢٨% من المساحة العامة.
٤. وادي الغور: ويشكل ٥% من المساحة العامة.

وتقع فلسطين في منطقة انتقال بين مناخ البحر المتوسط والمناخ الصحرواي، وبالتالي فمناخ فلسطين نموذج لمناطق البحر المتوسط بكمية أمطاره، ولكنه صورة مجسدة للمناخ الصحراوي بحرارته. وترتفع متوسطات الحرارة بشكل عام، ويتضح التباين الحراري بين مناطق فلسطين إذ تجد أن درجة الحرارة تصل إلى ٢٢ درجة مئوية في القدس بينما تبلغ ٤٠ درجة مئوية في الغور. ويبدأ فصل الشتاء في تشرين وينتهي في نيسان ويتضح الطابع الصحراوي في مناطق فلسطين بعدد الأيام الممطرة إذ يتراوح عددها بين ٥٠-٨٠ يوما في المناطق الساحلية بينما تهبط إلى بضعة أيام في الغور.

أما بالنسبة للثروات المعدنية، فلسطين تحتوي على النحاس والحديد والمنغنيز والاورانيوم والفوسفات والإسفلت والصخور الزيتية والملح الصخري والجبص وحجر البناء والغلسيار.

الضفة الغربية:

تقع الضفة الغربية بين خطي عرض ٣١° و ٣٢° شمالا ويمكن تقسيم أراضي الضفة الغربية إلى أربع مناطق هي:

أ. المنطقة شبه الساحلية:

وتتكون في جزئها الغربي عند طولكرم من شرقي الساحل الفلسطيني وفي جزئها الشمالي عند جنين ويبلغ طولها حوالي ٦٠ كم ويتراوح عرضها بين ٣-١٢ كم، ومساحتها نحو ٤٠٠ ألف دونم.

ب. المنطقة الجبلية الوسطى:

وتمتد من جنين شمالا إلى الظاهرية جنوبا وهي تشتمل على المدن الرئيسية في الضفة الغربية. ويصل طولها إلى حوالي ١٢٠ كم وأقصى عرض لها ٥٠ كم ومساحتها ٣,٥ مليون دونم. ويبلغ ارتفاع قمم جبال نابلس ٩٤٠ م ، وقمم جبال القدس ١٠٢٠ م.

ج. منطقة المنحدرات الشرقية :

وتمتد من شرقي منطقة جنين في الشمال وبمحاذاة الغور الغربي ويتراوح عرضها بين ١٠-٢٠ كم ومساحتها حوالي ١,٥ مليون دونم وتتميز هذه المنطقة بانحدارها الشديد الذي يتراوح بين ٧٠٠ م فوق سطح البحر إلى ١٥٠ م تحت مستوى سطح البحر.

د. المنطقة الغورية

وتمتد بمحاذاة نهر الأردن حتى البحر الميت وتعتبرا جزءا من الانخفاض القاري العظيم. وهي منطقة ضيقة مساحتها حوالي ٤٠٠ ألف دونم ويتراوح انخفاضها عن سطح البحر بين ٢٠٠-٣٠٠ م.

قطاع غزة:

أما بالنسبة لقطاع غزة، فيمثل القطاع الهوامش الجنوبية من السهل الساحلي الفلسطيني ويبلغ طول القطاع نحو ٤٠ كم وعرضه نحو (٦-١٢) كم .ويمكن تقسيم قطاع غزة إلى الأقسام التالية:

١. التلال الساحلية: وتمتد ضمن شريط ضيق من شمالي القطاع إلى حوالي الثلث الأخير في الجنوب، ويبلغ متوسط ارتفاع التلال في هذه المنطقة ٢٠ م فوق سطح البحر.

٢. نطاق الكثبان الرملية الحديثة وتقع بالقرب من الساحل وعرضه في الجنوب اكبر منه في الشمال .

٣. التلال الداخلية: وهي تلال صغيرة نسبيا .

٤. نطاق الانخفاض الطولي: ويفصل هذا النطاق سلاسل التلال الداخلية بعضها عن بعض ويصل ارتفاعها إلى نحو (٢٠-٤٠ م) فوق سطح البحر.

ثانيا – معلومات ديمغرافية وأساسية عن البلد

أدت الأوضاع السياسية والاقتصادية الصعبة والتي تسبب بها الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود السابقة إلى هجرات قسرية جماعية للشعب الفلسطيني وتشتيته في مختلف الأقطار العربية المجاورة، حيث عملت الحركة الصهيونية ومنذ نشوئها سواء بشكل مباشر من خلال ذراعها الأساسي (حكومة إسرائيل) أو بشكل غير مباشر من خلال نفوذها في المحافل الدولية المختلفة على القيام بكل ما هو ممكن من اجل تفريغ الأرض الفلسطينية من أصحابها وسكانها الشرعيين، وطردهم وتشتيتهم وفق خطة إحلال ديمغرافي محكمة.

وبالتالي فإذا كان علم السكان يهتم بدراسة الظواهر المتعلقة بالسكان وتوزيعهم وتركيباتهم المختلفة وبدراسة المتغيرات التي تطرأ عليهم بصورة عامة، فانه ونتيجة للخصوصية الفلسطينية فان هذا العلم يعني لنا نحن كفلسطينيين أكثر من ذلك بكثير، وذلك لأن الصراع العربي الإسرائيلي الذي بدأ على أرض فلسطين هو في جوهره صراع ديموغرافي بالدرجة الأولى.

الواقع الديموغرافي:

يعتبر العنصر السكاني في فلسطين هو الثروة الحقيقية في ضوء ندرة وشح الموارد الطبيعية المتاحة، إلا أن فلسطين تواجه تحديات صعبة في مجال التنمية السكانية في ظل ظروف الاحتلال الإسرائيلي ومخلفاته من بطالة وفقر واحتكار لموارده الطبيعية، بالإضافة إلى النمو السكاني المرتفع، فقد بلغ عدد السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة ليلة ٩-١٠/١٢/١٩٩٧ بناء على النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-١٩٩٧ (٢،٨٩٥،٦٨٣) فرد[1] منهم ١،٤٧٠،٥٠٦ ذكر و١،٤٢٥،١٧٧ أنثى بنسبة جنس مقدارها ١٠٣,٢ ذكر لكل ١٠٠ أنثى، وبلغ عدد المقيمين منهم في الضفة الغربية ١،٨٧٣،٤٧٦ موزعين إلى ٩٥١،٦٩٣ ذكور و ٩٢١،٧٨٣ إناث، يقابلهم في قطاع غزة ١،٠٢٢،٢٠٧ فرد موزعين إلى ٥١٨،٨١٣ ذكور و ٥٠٣،٣٩٤ إناث. وبذلك يكون التوزيع النسبي للسكان الفلسطينيون حسب المنطقة، ٦٤,٧% في الضفة الغربية و ٣٥,٣% في قطاع غزة.

كما بلغت نسبة السكان الحضر في فلسطين ٥٣,١% حسب النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت-١٩٩٧ وبلغت نسبة السكان المقيمين في الريف ٣١,٠% في حين بلغت نسبة السكان في المخيمات ١٥,٩%. والجدول رقم (١) يوضح توزيع السكان الفلسطينيين حسب الأقسام الإدارية الرئيسية ومناطق الحضر والريف والمخيمات في فلسطين.

---

[1] تشمل السكان الذين تم عدهم فعلا خلال الفترة من ١٠-١٩٩٧/١٢/٢٤ وتقديرات الدراسة البعدية وتقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

وقد تأثر عدد السكان الفلسطينيين المقيمين في فلسطين بعوامل سياسية أثرت بدورها على معدلات النمو السكاني بمحدداته الديموغرافية الثلاث (الخصوبة، الوفيات، الهجرة). وجعلت عدد السكان يتقلب بصورة مفاجئة وغير مخطط لها.

الخصوبة: تعتبر مستويات الخصوبة في فلسطين مرتفعة جدا إذا ما تمت مقارنتها بالمستويات السائدة حاليا في المجتمعات الأخرى، ومن أسباب ارتفاع مستويات الخصوبة الزواج المبكر، الأوضاع السياسية، الرغبة في إنجاب الذكور، العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني، ولكن هنالك دلائل تؤكد على أن الخصوبة بدأت في الانخفاض خلال السنوات القليلة الماضية حيث بلغ المعدل ٣٨,٥ لكل ألف من السكان في الضفة الغربية و ٥٠,١ لكل ألف في قطاع غزة لعام ١٩٩٥.
أما إذا أخذنا بعين الاعتبار مقياس معدل الخصوبة الكلية (متوسط ما تنجبه المرأة من أطفال خلال فترة حياتها الإنجابية) نجد أن معدل الخصوبة الكلية انخفض من ٦,٤٣ مولود خلال الفترة من ١٩٨٥- ١٩٨٩ إلى ٦,٠٦ مولود عام ١٩٩٥، وانخفض إلى ٦,٠٤ عام ١٩٩٧.

ويعزى هذا الاتجاه في انخفاض معدلات الخصوبة إلى ارتفاع نسبة التعليم وخاصة فيما بين الإناث، إضافة إلى تحسن الأوضاع الصحية، وارتفاع نسبة استخدام وسائل تنظيم الأسرة في فلسطين، بحيث كان لهذه العوامل مجتمعة أثرها الواضح في انخفاض مستويات الخصوبة.

الوفيات: لقد انخفضت معدلات الوفيات بشكل عام ومعدلات الوفيات الرضع بشكل خاص منذ بداية العقد الحالي في فلسطين، حيث بلغ معدل وفيات الرضع ٢٧,٣ لكل ألف مولود حي خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٤ مقارنة مع ٣٥,٢ لكل ألف مولود خلال الفترة من ١٩٨٥-١٩٨٩. ونتج عن ذلك ارتفاع توقع الحياة عند الميلاد إلى حوالي ٦٩,٩٣ سنة عند الذكور و ٧٣,١٤ عند الإناث لعام ١٩٩٨، كما وانخفضت معدلات وفيات الأمومة إلى حوالي ٧٠-٨٠ وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي عام ١٩٩٥.[1]

إن انخفاض مستوى الوفيات وارتفاع معدلات الإنجاب أدى إلى ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان، فقد قدر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني معدل الزيادة الطبيعية للسكان المقيمين في فلسطين بحوالي ٣,٧% سنويا للسنوات من ١٩٩٥-١٩٩٧، ويعتبر هذا المعدل من أعلى معدلات الزيادة الطبيعية في العالم هذا إذا ما علمنا أن العالم ينمو بمعدل ١,٥% سنويا، وإذا افترضنا ثبات هذا المعدل للفترة القادمة فمن المتوقع أن يتضاعف عدد السكان في فلسطين في اقل من ٢٠ عاما مع استبعاد اثر صافي الهجرة الدولية، أي أن عدد السكان في فلسطين سيتعدى حاجز ٥,٨ مليون نسمة قبل بلوغنا عام ٢٠١٨. وللزيادة السكانية السريعة أثر كبير في إعاقة التحسن المطلوب في مستويات المعيشة، فضلا على إنها تعيق عملية التنمية وتزيد من الضغط على الخدمات كالمدارس والمستشفيات..الخ.

---

[1] المسح الديمغرافي في الضفة الغربية وقطاع غزة-١٩٩٥.

جدول رقم (١):توزيع السكان حسب الأقسام الإدارية الرئيسية ومناطق الحضر والريف والمخيمات في فلسطين.

الأقسام الإدارية(المحافظات)	السكان حسب نوع التجمع			المجموع[1]	التوزيع النسبي لسكان كل محافظة
	حضر	ريف	مخيمات		
جنين	٧٦٦٨٣	١٠٩٥٠٦	٩١١٠	١٩٥٢٩٩	٧,٥
طوباس	١١٧٧١	١٩٢٣٨	٤٢٠٧	٣٥٢١٦	١,٤
طولكرم	٥٩٦٧٩	٥٣٣٨٠	١٥٩٧١	١٢٩٠٣٠	٥,٠
قلقيلية	٤٢٠١٤	٢٧٢٥٤	–	٦٩٢٦٨	٢,٧
سلفيت	١٣١٦٤	٣٣٥٢٤	–	٤٦٦٨٨	١,٨
نابلس	١٠٤٥٦٣	١٢٠٣٨٢	٢٦٤٤٧	٢٥١٣٩٢	٩,٧
رام الله والبيرة	٧٠٠٩٨	١٢٢١٨١	١٣١٦٩	٢٠٥٤٤٨	٧,٩
القدس[2]	٤٥٥٥٤	٦١٦٢٥	٦٧١٧	١١٣٨٩٦	٤.٤
أريحا	١٤٧٤٤	١٠٧٠٦	٦٠٥١	٣١٥٠١	١,٢
بيت لحم	٤٥٤٧١	٧٦٠٥٦	١٠٥٦٣	١٣٢٠٩٠	٥,١
الخليل	٢٦١٦٦٥	١١٧٧٤٨	١٠٨٥٩	٣٩٠٢٧٢	١٥,٠
الضفة الغربية	٧٤٥٤٠٦	٧٥١٦٠٠	١٠٣٠٩٤	١٦٠٠١٠٠	٦١,٥
شمال غزة	١١٢٧٨٥	٦٥٣٨	٦٠٣٦٧	١٧٩٦٩٠	٦,٩
غزة	٢٩١٥٩٦	٦٣٠٩	٦٢٠٣٦	٣٥٩٩٤١	١٣,٨
دير البلح	٤٥٢٨٥	٤٥١٢	٩٥٠٩٣	١٤٤٨٩٠	٥,٦
خان يونس	١٣٦٩٢٦	٢٥١٨٩	٣٤٥٤٧	١٩٦٦٦٢	٧,٦
رفح	٤٩٨٨١	١١٢١٢	٥٩٢٩٣	١٢٠٣٨٦	٤,٦
قطاع غزة	٦٣٦٤٧٣	٥٣٧٦٠	٣١١٣٣٦	١٠٠١٥٦٩	٣٨,٥
الأراضي الفلسطينية	١٣٨١٨٧٩	٨٠٥٣٦٠	٤١٤٤٣٠	٢٦٠١٦٦٩	١٠٠,٠

الهجرة: تعتبر الهجرة العامل الديمغرافي الثالث الذي يؤثر على معدل نمو السكان في فلسطين، وكان للعوامل السياسية في المنطقة اثر كبير في تعرض فلسطين لموجات متلاحقة من الهجرات الوافدة والمغادرة أدت إلى اختلال في حجم السكان ومعدل نموهم خلال الفترات التي أعقبت عام ١٩٤٨ وتهجير الآلاف من

[1] لا تشمل تقديرات عدد السكان الذين لم يتم عدهم على ضوء نتائج الدراسة البعدية لتعداد-١٩٩٧. كذلك لا تشمل تقديرات عدد السكان في ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

[2] لا يشمل ذلك الجزء من القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد احتلالها للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧.

فلسطيني الداخل إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وعام ١٩٦٧، حيث تم تهجير حوالي ربع مليون شخص عن وطنهم إلى البلدان العربية المجاورة، وفي عامي ١٩٩٠ و١٩٩١ تم عودة الآلاف من الفلسطينيين إلى فلسطين اثر أزمة الخليج، وعام ١٩٩٣-١٩٩٧ شهد عودة عشرات الآلاف من الفلسطينيين بناء على الاتفاقيات الانتقالية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي.

الخصائص الاقتصادية

إن القيود والإجراءات التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني والتي هدفت إلى إلحاقه الكامل بالاقتصاد الإسرائيلي، أدت إلى تحجيم الاقتصاد الفلسطيني في إطار المعضلات القائمة وعلى رأسها تشويه نمط الإنتاج، والعلاقات الاقتصادية الفلسطينية المباشرة مع الاقتصاديات العربية والعالمية وكذلك تشويه نمط توزيع قوة العمل بين القطاعات مع اشتداد ضيق فرص العمل التي أدت إلى هجرة نسبة كبيرة من قوة العمل، والتحاق المتبقي منها بأسواق العمل الإسرائيلية في أعمال ومهارات متوسطة ومتدنية، والتدمير المنهجي للبنية التحتية المادية والاقتصادية والاجتماعية، فانعكس ذلك على الفقر والبطالة وتردي الأوضاع الاقتصادية وضعف مشاركة المرأة في العمل... الخ.

بدأت السلطة الوطنية الفلسطينية ومنذ قيامها في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتوفير الفرص للعاطلين عن العمل قدر الإمكان وضمان مشاركة المرأة في سوق العمل. فقد أشارت نتائج مسح القوى العاملة الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بشكل ربعي بأن نسبة مشاركة الأفراد ١٥ سنة فاكثر في القوى العاملة قد بلغ حوالي ٤١,١% في الربع الأول من عام ١٩٩٩، حيث توزعت هذه النسبة بواقع ٤٣,٣% في الضفة الغربية و٣٦,٦% في قطاع غزة. كما بلغت نسبة العاملين عمالة تامة من ضمن المشاركين في القوى العاملة حوالي ٨٠,٢% بواقع ٨٠,٧% في الضفة الغربية و٧٩,٠% في قطاع غزة، وقد بلغت نسبة البطالة في فلسطين ١٣,٩% في الربع الأول من عام ١٩٩٩ بواقع ١١,٨% في الضفة الغربية و ١٨,٩% في قطاع غزة.[١]

الخصائص الثقافية:

من أهم الخصائص الثقافية للأراضي الفلسطينية هي التعليم بكافة مراحله المختلفة سواء الابتدائية والإعدادية والثانوية وكذلك التعليم العالي، ويعتبر القطاع التعليمي في فلسطين من اكثر القطاعات تضررا بسبب الاحتلال الإسرائيلي، كما أسهم تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع نسبة البطالة وتدني مستوى المعيشة إلى تسرب أعداد كبيرة من الطلبة بقصد العمل للذكور أو الزواج المبكر للإناث، بالإضافة إلى غياب برامج التأهيل والتدريب للمعلمين لتحديث أساليب التعليم ونوعيته. وقد واجهت السلطة الوطنية الفلسطينية عند استلامها لمهام التربية والتعليم مشاكل عدة خلفها الاحتلال فوضعت النهوض بالتعليم في سلم أولوياتها، حيث شهد قطاع التعليم العام تطورا كبيرا في حجمه خلال فترة قصيرة. وقد أفادت نتائج المسح السنوي للمؤسسات التعليمية للعام الدراسي ١٩٩٨/١٩٩٩ والذي يقوم به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني سنويا بأن هنالك

---

[١] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، ١٩٩٩. مسح القوى العاملة. النتائج الأساسية، دورة (كانون ثاني – آذار، ١٩٩٩). سلسلة تقارير مسح القوى العاملة (رقم ١٢). رام الله – فلسطين.

٢٥١٤ روضة أطفال ومدرسة في فلسطين موزعة حسب جهات الإشراف كما يلي: ١٢٣٠ مدرسة حكومية و ٢٦٥ مدرسة تابعة لوكالة الغوث الدولية و١٩٦ مدرسة خاصة و ٨٢٣ روضة أطفال.
وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في هذه المدارس ورياض الأطفال ٨٨٩٨٩٥ طالبا وطالبة بينهم ٤٥٢٠٩٧ من الذكور و ٤٣٧٧٩٨ من الإناث. وبلغ عدد المعلمين في رياض الأطفال والمدارس بكافة مراحلها ٣٠١٦٢ معلما ومعلمة، من بينهم ١٣٩٣٣ ذكورا و١٦٢٢٩ إناثا.

أما بالنسبة للجامعات فهنالك ثماني جامعات رسمية وأربع كليات جامعية تمنح درجة البكالوريوس في الضفة الغربية وقطاع غزة، أما كليات المجتمع المتوسطة فقد بلغ عددها ١٧ كلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة حسب جهات الإشراف إلى أربع كليات حكومية، وثلاث كليات تابعة لوكالة الغوث الدولية، وعشرة كليات خاصة. وقد بلغ عدد العاملين في التدريس في هذه الجامعات وكليات المجتمع المتوسطة ٣٢٢٣ عضو هيئة تدريس.[١]

وحول الخصائص التعليمية لإفراد المجتمع الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة فيلاحظ انخفاض في نسبة الأمية للأفراد ١٥ سنة فاكثر، فقد بلغت نسبة الأمية عام ١٩٩٧ في فلسطين بناء على النتائج النهائية للتعداد ١٣,٩%، وقد تفاوتت هذه النسبة بشكل ملحوظ بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور ٧.٧% في حين بلغت بين الإناث ٢٠,١%، مقارنة مع العام ١٩٩٥ حيث بلغت نسبة الأمية في فلسطين للأفراد ١٥ سنة فاكثر ١٥,٧%، وبلغت ٨,٥% للذكور و٢٣,٠% للإناث[٢].

الخصائص الإدارية:

تنقسم الأراضي الفلسطينية إداريا إلى (١٤) محافظة ومنطقتين، وتعتبر المحافظة هي أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في الأراضي الفلسطينية، بحيث تضم المحافظة/المنطقة الواحدة العديد من التجمعات السكانية، ويوجد في الضفة الغربية ٩ محافظات ومنطقتين وفي قطاع غزة يوجد ٥ محافظات وهي كما يلي :

١. الضفة الغربية: وتشمل محافظة جنين، محافظة طولكرم، محافظة قلقيلية، محافظة نابلس، محافظة رام الله والبيرة، محافظة القدس، محافظة أريحا، محافظة الخليل، ومنطقتي طوباس وسلفيت.
٢. قطاع غزة: وتشمل محافظة شمال غزة، محافظة غزة، محافظة دير البلح، محافظة خان يونس، ومحافظة رفح.

ثالثا – نظام التسجيل المدني

---

[١] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم، ١٩٩٩. الكتاب الإحصائي التربوي السنوي، ١٩٩٨/١٩٩٩، رقم(٥). رام الله فلسطين.

[٢] دائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية، ١٩٩٦. المسح الديمغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة: سلسلة تقارير المواضيع (رقم ١)، التعليم – نتائج تفصيلية. رام الله – فلسطين.

إن نظام التسجيل المدني يخدم أغراضا عديدة ويقصد منه تسجيل وتخزين المعلومات المتعلقة بحدوث الوقائع الحيوية وخصائصها، واسترجاع تلك المعلومات لدى الاحتياج إليها في الأغراض القانونية والإدارية والإحصائية وغيرها. وأهمية بيانات نظام التسجيل المدني تكمن في أن طريقة التسجيل تكون منظمة بأساس قانوني ومستمرة ودائمة للوقائع الحيوية وتنقلات السكان وذلك وفقا للمتطلبات القانونية لكل بلد بعينه.

ونظام التسجيل المدني يقوم بتغطية الوقائع الحيوية للفرد منذ ولادته وحتى وفاته وما يتفرع عن ذلك من حالات زواج وطلاق وتغيير عنوان وإجراء التصحيحات ومعالجة الحالات الخاصة بمجهولي الوالدين وغيرها. ومن هنا تكمن أهمية التسجيل المدني لما لها من دور هام في وضع صانعي القرار في صورة التطور الديمغرافي وحاجة المجتمع للتطور حيث أن التسجيل هو المصدر الرئيسي لإحصاءات حيوية مستمرة ودائمة.

محتويات سجل السكان في فلسطين

١. رقم الهوية: ويتكون من تسعة أرقام.
٢. الاسم الأول
٣. اسم الأب
٤. اسم الجد
٥. اسم العائلة
٦. اسم الأم
٧. الجنس
٨. مكان الإقامة
٩. تاريخ الميلاد
١٠. بلد الميلاد : ويقصد فيه اسم التجمع الذي حدثت فيه الولادة
١١. دولة الميلاد
١٢. الحالة الزوجية: ويدرج تحت الحالة الزوجية : أعزب ، متزوج ، متعدد الزوجات ، مطلق، أرمل
١٣. الديانة : مسلم، مسيحي ، آخرون
١٤. المحافظة
١٥. رقم هوية الأب
١٦. رقم هوية الأم

١. الإطار القانوني للنظام

إن نظام التسجيل المدني يجب أن يحكمه إطار قانوني خاص به بحيث يحتوي هذا القانون في فقراته أحكاما وتشريعات خاصة بتنظيم عملية التسجيل لكل شخص، إضافة إلى أين، ومتى، وكيف يتم تسجيله مما يؤدي ذلك إلى ضمان التزام الأفراد بعملية التسجيل والإبلاغ المفصل عن جميع الوقائع المدنية والحيوية المختلفة التي تتعلق بهم.

أما بالنسبة لاستخدام البيانات والمعلومات الواردة في هذا السجل فيجب أن يكون محددا وواضحا أيضا من خلال تشريعات هذا القانون، بحيث تتوفر الجوانب القانونية اللازمة لإمكانية الدخول لقاعدة بيانات السجل للمستخدمين من الوزارات والسلطات المعنية التي تحتاجها من اجل أن تستطيع القيام بواجباتها ومهامها الرسمية.

ومن اجل تحسين نوعية البيانات الواردة في السجل يجب أن يكون هناك التزام قانوني من قبل المستخدمين سواء كانوا مؤسسات أو أفراد في التبليغ لسلطات التسجيل المدني عن الأخطاء المكتشفة في هذه البيانات أثناء استخدامها، إضافة إلى ذلك يجب أن يكون هنالك ضمان قانوني لحماية البيانات والمعلومات الفردية الخاصة والواردة في السجل بحيث تضمن هذه القوانين سرية انتقال وترحيل البيانات عند خروجها من السجل المركزي إلى الوزارات أو السلطات المستخدمة لها بنفس السرية التي يؤكد عليها القانون في نظام التسجيل المدني.

وبداية كان التسجيل المدني في فلسطين من اختصاص دائرة النفوس العثمانية وذلك استنادا إلى قانون النفوس العثماني لعام ١٩١٠ وتمت أول عملية تعداد في فلسطين أثناء فترة الانتداب البريطاني وقد تمت العملية بشكل غير دقيق وتم تدوين البيانات في سجلات خاصة باللغة العربية وقسم آخر باللغة الإنجليزية وتمت العملية في حينها عن طريق الوجهاء والمخاتير مما كان له انعكاس سلبي على دقة المعلومات وصحتها. وما زلنا نعاني من صعوبة إجراء التصحيحات حيث أن السجلات في وضع صعب والتصحيح يتطلب خطوات ليست سهلة ويتطلب قرار محكمه. وكان من الصعب على المواطنين إجراء أي إدخال أو تصحيح في حينه لعدم وجود مكاتب خاصة في المناطق ولصعوبة التنقل من جهة إلى أخرى. وتم في حينه إنشاء ملف خاص بالتسجيل المتأخر وكان أيضا غير دقيق حيث تم تدوين البيانات بموجب ملف عيني ولم يكن هناك أي متابعة أو إجراءات بحق المخالفين.

استمر هذا الوضع لغاية ١٩٤٨ حيث تم نقل جميع الملفات للحكومة الأردنية والتي بدورها أناطت الموضوع إلى وزارة الصحة التي أصبحت مسؤولة عن تسجيل المواليد والوفيات والمحاكم الشرعية والكنسية التي كانت مسؤولة عن الزواج والطلاق ودائرة للجوازات مسؤولة عن إصدار البطاقات الشخصية وعملية التبليغ تتم عن طريق المستشفيات ومراكز الصحة والمخاتير والوجهاء. وكانت دوائر الصحة تقوم بعملية إصدار شهادات الوفاة وتم إنشاء دائرة مستقلة للأحوال المدنية وتم إصدار قانون الأحوال المدنية الأول رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ وتم تطبيقه على المناطق الفلسطينية "الضفة الغربية" التي كانت في توأمه مع الضفة الشرقية من الأردن.

في ١٩٦٧/٦/٥ تم الاستيلاء على جميع الملفات من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلي وبنهاية عام ١٩٦٧ قام الإسرائيليون بإجراء تعداد سكاني لأغراض أمنية وإصدار هويات "عسكرية" لكل شخص يزيد عمره عن ١٦ سنه وكانت الهويات تعبأ بخط اليد وكانت الهوية لا تتعدى ٦ صفحات ويكون فيها الاسم الرباعي ورقم الهوية والصورة.

حتى عام ١٩٧٢ اصدر الحكم العسكري هويات لونها أزرق وكانت مجموع صفحاتها ١٨ صفحة. وبقي هـذا النظام ساري حتى عام ١٩٨٢ حيث تم إدخال الحاسوب وتم إصدار هويات جديده باللغة العبرية ومترجمـه يدويا إلى اللغة العربية. وقام الجانب الإسرائيلي بتغيير طريقة التسجيل وأصبح يتطلب تسجيل أي مولود تبليغ ولادة وتم تحويل جميع ما يتعلق بالوفيات من دوائر الصحة إلى مكاتب الداخلية.

أما بالنسبة للجوانب التنظيمية لنظام التسجيل المدني خلال فترة الاحتلال للضفة الغربية وقطاع غزة، فقد كان هناك فصل لحالات الزواج والطلاق عن حالات المواليد والوفيات، حيث يتم تسجيل حالات الزواج والطـلاق في المحاكم الشرعية والكنسية أولا ثم بعدها يقوم الشخص صاحب العلاقة بإبلاغ مكتـب تسـجيل السـكان بحدوث الواقعة ضمن طلب خاص يسمى " طلب تغيير الحالة الشخصية" ، ولا تقوم المحاكم نفسها بهذا التبليغ بسبب عدم وجود أي تعاون بين هذه المحاكم والدوائر الخاصة بسلطات الاحتلال. أما حالات الولادة والوفـاة فقد كان يتم الإبلاغ عنها مباشرة من قبل المؤسسة التي حصلت فيها الحالة أو مـن قبـل صـاحب العلاقـة مباشرة.

إن افضل وصف لنظام التسجيل الذي كان موجود خلال عهد الاحتلال الإسرائيلي هو أنه عبارة عـن إدارات مختلفة لإدارة تسجيل الوقائع الحيوية، فمكاتب تسجيل السكان تتبع سلطات الاحتلال والمحاكم الشرعية تتبـع وزارة الأوقاف الأردنية (بالنسبة للضفة الغربية) والمحاكم الكنسية تتبع لسلطة الكنيسة.
وبالتالي فانه لم تكن توجد أي جهة معينة تنسق عملية التسجيل بين المحاكم الشرعية والكنسية ومكاتب تسجيل السكان التي كانت تسيطر عليها سلطات الاحتلال الإسرائيلي.[١]

ومن المعروف أنه بعد إجراء التعداد السكاني في عام ١٩٦٧ من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية قامت بعـد ذلك هذه السلطات بتكوين وإنشاء سجل السكان في الأراضي الفلسطينية المحتلة على أسـاس ذلـك التعـداد "العسكري". كما أن بيانات سجل السكان لم يتم حفظها على الكمبيوتر والتعامل معها على أسـاس محوسـب حتى عام ١٩٨٤ بالنسبة للضفة الغربية، وخلال السبعينيات بالنسبة لقطاع غزة.

في ١٩٩٥/١١/٢٠ تم انتقال صلاحية التسجيل المدني السكان من الجانب الإسرائيلي إلى الجانب الفلسـطيني بموجب الاتفاق الانتقالي الموقع بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسـرائيلية وقـد أخـل الجـانب الإسرائيلي ومنذ اللحظة الأولى بالاتفاق وقام بتفريغ جميع ملفات تسجيل السكان مما كانت تحوي من طلبـات والإبقاء فقط على آخر طلب حصل فيه المواطن على الخدمة.

وعملت السلطة الوطنية على التسهيل على المواطنين وتشجيعهم على المبادرة على التسجيل نظرا للأهميـة الخاصة لهذا الموضوع والتقليل من التكاليف الباهظة المترتبة على ذلك إضافة إلى العمل على إعـادة بنـاء سجل سكاني سليم ودقيق وتوعية المواطن على أهمية تسوية وضعه وتصحيحه.

---

[١] المصدر: وقائع حلقة عمل غربي آسيا بشأن اعتماد استراتيجيات للإسراع بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ١٩٩٤.

وأولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماما بالغا لهذا الجانب وتم تأسيس دوائر للأحوال المدنية تابعه لوزارة الداخلية الفلسطينية لتتولى إدارة نظام التسجيل المدني في فلسطين وحسب ما نص عليه قانون الأحوال المدنية الفلسطيني الأول:

- تسجيل وقيد وقائع الأحوال المدنية للفلسطينيين من ولادة أو زواج أو طلاق أو وفاه أو إقامة وإصدار شهادات ومستخرجات القيد المتعلقة بها وبطاقات الهوية.
- قيد وقائع الميلاد والزواج والطلاق والوفاة للأجانب وإصدار الشهادات والمستخرجات المتعلقة بها في سجل خاص.

وبصدور هذا القرار تم الانتهاء بالعمل بمقتضى قانون الصحة العام رقم ٤٠ لسنة ١٩٤٠ وتعديلاته وقانون تغيير الأسماء رقم ١١ لسنة ١٩٦٢ المعمول بها في محافظات غزة وقانون الأحوال المدينة رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٦ المعمول بها في محافظات الضفة الغربية الذي تم العمل بموجبها بعد توقيع اتفاقيات أوسلو.

لقد اشتمل قانون الأحوال المدنية على مجموعة من القواعد و الإجراءات التي تشكل أساسا لتنظيم التسجيل المدني في فلسطين ونص على أن:

- جميع المواطنين ملزمين بتسجيل أنفسهم في السجل المدني وحصول كل مواطن عند ١٦ سنة على بطاقة الهوية.
- الزم القانون بالتبليغ عن الولادة والوفاة إلى الدائرة أو الممثلية الفلسطينية في الجهة التي حدث فيها الولادة وخلال عشرة أيام من تاريخ حدوثها بالنسبة للولادة وسبعة أيام بالنسبة للوفاة.
- الزم القانون كل مواطن في حالة تغيير إقامته أن ينقل قيده من الدائرة المقيد بها إلى الدائرة في الجهة التي انتقل إليها خلال شهر من تاريخ الانتقال.
- نص القرار على عدم إجراء أي تغيير أو تصحيح أي قيد من الأحوال المدنية إلا بناءا على حكم قضائي نهائي صادر من المحاكم المختصة.

ومن خلال دراسة قانون الأحوال المدنية يلاحظ بأنه يوفر من خلال فقراته التشريعية المختلفة الإطار القانوني اللازم الذي يعزز اندماج السكان في المجتمع الفلسطيني، ويوفر لهم التشريعات القانونية اللازمة بشان نوع التنظيم المعتمد لنظام التسجيل المدني في فلسطين، كما أن القانون يحدد بصورة واضحة أيضا أنواع الوقائع الحيوية التي يتعين تسجيلها، وكذلك يحدد الأشخاص الذين يتولون الإبلاغ عن كل نوع من أنواع الوقائع، والمهلة الزمنية القانونية لتسجيل كل نوع من أنواع الوقائع الحيوية، ثم الإجراءات القانونية المتعلقة بالتسجيل المتأخر بعد فوات الموعد المحدد، وماهية الواجبات القانونية لأمين السجل السكاني، وماهية الحقوق والالتزامات القانونية المتصلة بالتسجيل السكاني، وكذلك الجزاءات التي تطبق في حالة عدم الامتثال، إضافة إلى ضمان سرية بيانات نظام الأحوال المدنية.

وبذلك نجد أن القانون يوفر الجوانب القانونية والتشريعية اللازمة لجميع جوانب نظام التسجيل المدني. وبالرغم من أن المادة ١٠ من قانون الأحوال المدنية ولغاية سرية البيانات تعتبر محتويات سجلات الأحوال المدنية سرية

ولا يجوز الاطلاع عليها لغير صاحب العلاقة إلا بموجب حكم قضائي ويكون الاطلاع في المكان المحفوظ بـه السجلات، بالإضافة إلى نص فقرة أخرى على انه لا يجوز نقل سجلات الأحوال المدنية من المديرية أو الدوائر التابعة لها، إلا أن عدد مستخدمي بيانات سجل السكان من المؤسسات الحكومية يزداد تدريجيا والنص المتعلـق بنقل السجلات يطبق حاليا على السجلات الورقية وليس الإلكترونية.

٢. الترتيبات الإدارية في النظام

نظام التسجيل المدني في فلسطين يغطي كافة أنحاء البلد ويشمل جميع المقيمين في البلد. ويشرف على هـذا النظام مديرية الأحوال المدنية التابعة لوزارة الداخلية، وتخزن البيانات الجارية المتعلقة بالسكان المقيمين فـي البلد في مكتب حكومي وطني يتولى بدوره إدارة شبكة مكاتب التسجيل المحلية. وبموجب هذا الترتيب تجمـع شتى أنواع البيانات على الصعيد المحلي ويزود بها الملف المركزي بشكل جاري عن طريق شبكة حاسـوب متطورة.

ويتولى المكتب المركزي لنظام التسجيل المدني مسؤوليات إدارية وتقنية بالنسبة لشـبكة المكـاتب اللوائيـة ويعمل هذا المكتب على التنسيق بين شبكة المكاتب هذه ويحدد البيانات المقرر جمعها ويضع معايير تـداول هذه البيانات كما يولد الرقم الشخصي الخاص بكل فرد، وهو أحد العناصر الأساسية في تسهيل الرجوع إلـى الملفات السكانية.

وقد أولت السلطة الوطنية الفلسطينية اهتماما كبيرا لتسجيل السكان حيث كان مجرد مراجعة الدائرة الخاصـة بتسجيل السكان لدى الجانب الإسرائيلي يعني عبئا كبيرا على المواطن. وقد قامت السلطة الوطنية بفتح مكاتب لتسجيل السكان في جميع محافظات الوطن والمدن الرئيسية وبلغ عدد المكاتب في الضفة الغربية وقطاع غزة ٢٧ مكتب.

وقامت السلطة الوطنية وإيمانا منها بتقديم خدمة أفضل للمواطن باستيعاب غالبية الموظفين القدماء والاسـتفادة من خبرتهم وتوظيف أعداد تتناسب مع حجم العمل وتم إنشاء مديرية مركزية للأحوال المدنية في كـل مـن الضفة الغربية وقطاع غزة. وتم إدخال الحاسوب للعمل بشكل متقدم ومتميز ويستخدم بكفاءة عالية وأصبـح بالإمكان الاطلاع من أي مكتب من مكاتب الأحوال المدنية على بيانات المواطنين ويقوم هذا النظام بتسـجيل بيانات المواليد والوفيات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية والتعامل معها من خلال الإحصائيات والتقارير المطلوبة والتي تشمل:

- تسجيل بيانات المواليد والوفيات باستخدام تكنولوجيا الحاسوب لتسهيل وتسريع إجراءات التسجيل.
- طباعة شهادات الميلاد والوفيات باستخدام تكنولوجيا الحاسوب بأسرع وقت ممكن ولأي عـدد مـن الشهادات.
- متابعة المواليد والوفيات لجميع الفئات في فلسطين من مواطنين ومغتربين ونعني هنا بالمغتربين كـلا من الفلسطينيين ومن الجنسيات الأخرى.
- استخراج التقارير الإحصائية والتقارير الضرورية للمتابعة اليومية بأسرع وقت ممكن وبـأقل جـهد لتسهيل عملية المتابعة والتخطيط من قبل الجهات المعنية في نظام التسجيل المدني.

وقد وضع قانون الأحوال المدنية ترتيبات إدارية لا يمكن تخطيها وهي كالتالي:

١. المدير: الذي يحمل صلاحيات حددها القانون أو من ينوب عنه حسب قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، مادة ٤.

٢. رئيس القسم: الذي يحمل صلاحيات حددها له القانون أو من ينوب عنه مقسمة كالتالي:

- رئيس قسم المواليد: الذي يقوم حسب القانون بمتابعة موظفيه من حيث استلام المعاملة وتسجيلها ومن ثم إصدار شهادة ميلاد أو وفاة أو مستخرج أو تصحيح البيانات الموجودة في سجلات الوقائع أو البلاغات بناء على قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، الفصل الثاني مادة ١٦ إلى ٢٥ والفصل الرابع مادة ٢٤-٣٥ والفصل الخامس مادة ٣٦-٤٠.
- رئيس قسم الهويات: الذي يقوم بمتابعة كل ما يتعلق بالهوية الأولى، بالية، مفقودة، إصدارها أو تصحيح البيانات عليها بناء على قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، الفصل السابع مادة ٤٣ إلى ٥٠.
- رئيس قسم الأرشيف: الذي يقوم بمسؤولية الاحتفاظ بالسجلات (الوقائع)، البلاغات، معاملات الهويات.

٣. إجراءات التسجيل

بناءا على القانون والتعليمات الصادرة للأحوال المدنية، قانون رقم (١) لسنة ١٩٩٩، الفصل الثاني، المواليد مادة ١٦، ١٧، ١٨، ١٩ والوفاة مادة ٢٩، ٣٠، ٣١، ٣٥ حيث وبعد استلام البلاغ وتدقيقه من الموظف المكلف تسجل البيانات على الحاسوب ومن ثم ترسل إلى الجانب الآخر (الإسرائيلي) وثم تسليمها للمواطن وبعد ذلك وأرشفة هذه الواقعة في السجل المدني.

المواليد: يجب التبليغ عن الولادة في الدائرة أو الممثلية الفلسطينية في الجهة التي حدثت فيها الولادة، خلال عشرة أيام من تاريخ حدوثها على أن يكون البلاغ مصحوبا بالمستندات الثبوتية. ويتم التسجيل في سجل الوقائع إما عن طريق بلاغ عن مولود حي برقم مواطن أو بدون رقم مواطن أو مولود في الخارج لمواطن.

الوفيات: يجب التبليغ عن الوفيات إلى الدائرة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة أو ثبوتها خلال أسبوع من تاريخ حدوث الواقعة، على أن يكون مصحوبا ببطاقة المتوفى إن وجدت وتبليغ الوفاة الصادرة عن وزارة الصحة. ويتم التسجيل في سجل الوقائع عن طريق بلاغ عن مواطن (يحمل هوية) أو غير مواطن (بدون هوية).

الزواج والطلاق: يجب التبليغ عن وقائع الزواج والطلاق خلال شهر من حدوثهما حيث ترسل نسخة خلال شهر من العقد أو الشهادة إلى الدائرة الكائنة في الجهة التي حدثت فيها واقعة الزواج والطلاق، وبالنسبة للمحكمة، التسجيل يكون نفس يوم عقد الزواج. وبعد استلام البلاغ وتدقيقه من قبل الموظف المكلف يتم تسجيله وتسلم الهوية المحدثة للمواطن وتتم أرشفة المعاملة في الأرشيف بناءا على قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، الفصل الثالث، مادة ٢٦، ٢٧، ٢٨.

وتتم عملية تسجيل المواليد على نموذج خاص يقوم المواطن المكلف وهو أحد الوالدين أو من حضر الـــولادة من الأقارب أو مدير المستشفى ودور الولادة والرعاية والسجون والقابلات بالتبليغ عن الولادة إلى الدائـرة أو الممثلية الفلسطينية التي حدثت فيها الولادة خلال عشرة أيام وبعدها يتم دفع غرامة عن كل شهر تأخير لمـــدة سنة فقط بعدها يتم الدفع عن اكثر من سنة فقط. ويجب أن يشمل التبليغ عن الولادة الساعة واليوم والتـــاريخ وجنس المولود وأسمه وأسماء الوالدين رباعيا ولقبهما وجنسهما والديانة والمهنة ومحل الإقامة واسم المبلغ.

يتم تسجيل المولود على الحاسوب ويتم إصدار شهادة ولادة مجانية ويتم حفظ تبليغ الـــولادة فـــي الأرشـــيف الخاص وهناك طريقة خاصة لتسجيل مجهولي الأبوين والحفاظ عليهم .

وما ينطبق على الولادة يطبق على الوفاة وهناك تبليغ خاص بذلك ويقوم المكلف بإرفاق تبليـــغ الوفـــاة مـــع تصريح بالدفن وهوية المتوفى ويتم إصدار شهادة وفاة أولى مجانا.

أما بالنسبة للزواج فقد نص القانون على أن تقوم الجهات المختصة مثل المحاكم بإجراء عقـــود الـــزواج أو شهادات الطلاق وأن تثبت عليها رقم بطاقة الهوية للزوج وللزوجة وجهة إصدارها. وعليها أن ترسل خـــلال شهر نسخة من العقد والشهادة إلى الدائرة السكانية في الجهة التي حدث فيها واقعة الزواج والطـــلاق ويتـــم بعدها تسجيل البيانات على الحاسوب ويتم مباشرة إصدار ملحق الهوية الشخصية يثبت فيها الحالة الاجتماعية الجديدة.

وللتسهيل على المواطنين وتشجيعهم فلا يوجد أي رسوم على التسجيل وتصدر شهادة الميلاد أو الوفاة الأولـــى مجانا.

عدد البلاغات المسجلة في نظام الأحوال المدني لعام ١٩٩٨ (التسجيل) حسب نوع البلاغ في الأراضي الفلسطينية:[1]

البلاغ	العدد[2]
تبليغ عن مولود حي	١١٤٥٨٩
تبليغ عن وفاة	٩٥٣٦
تبليغ عن زواج	٣٠٦٣٨
تبليغ عن طلاق	٢٣٢٨

[1] لا يشمل ذلك الجزء من القدس والذي ضمته إسرائيل عنوة بعيد عام ١٩٦٧.

[2] المصدر: سجل السكان، مديرية الأحوال المدنية – وزارة الداخلية.

جدول رقم (٢): عدد المكاتب والموظفين في مديريات الأحوال المدنية						
الرقم	المحافظة/المكتب	عدد الدوائر	عدد العاملين	جامعي	دبلوم	ثانوي
١	رام الله	٢	٣٥	٩	٨	١٨
٢	جنين	٤	٢٠	٢	٩	٩
٣	نابلس	١	١٨	٣	٧	٨
٤	سلفيت	١	٥		٢	٣
٥	قلقيلية	١	٧	٥		٢
٦	طولكرم	١	١٤	٥	٦	٣
٧	أريحا	١	٥	١	١	٣
٨	الرام	١	٥	٢		٣
٩	أبو ديس	١	٣	١		٢
١٠	بيت لحم	١	١٢	١	٤	٧
١١	الخليل	٢	١٩	٩	٣	٧
١٢	دورا	١	٧	٤	٣	
١٣	رفح	١	٤	٣		١
١٤	خان يونس	٢	١٢	٢	١	٩
١٥	المنطقة الوسطى	٢	٨	٢		٦
١٦	غزة	٤	٦٦	١٥	١١	٤٠
١٧	الشمال	١	٨	٣	١	٤
المجموع		٢٧	٢٤٨	٦٧	٥٦	١٢٥

٤. المسجلون المحليون

المسجل هو الموظف المكلف باستلام البلاغات والوقائع في أي مكتب من مكاتب أو مديرية من مديريات الأحوال المدنية آخذين بعين الاعتبار قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، مادة ١٣، ١٤، ١٥.

يتم تعيين الموظفين حسب نظام ديوان الموظفين العام في فلسطين بحيث يكون المستوى التعليمي ثانوي فأعلى. كذلك فان المرتبات والدرجات الوظيفية هي كما هو مطبق على موظفي الدولة ولا يتلقوا أية امتيازات أخرى. جدول رقم (٢) يبين توزيع العاملين في نظام التسجيل المدني حسب المحافظة/ المكتب والمؤهل العلمي.

٥. مبلغ المعلومات

وفيما يلي عرض لأهم الجوانب التقنية لنظام التسجيل المدني من خلال مشروع قانون الأحوال المدنية المتعلق بخصوص السجل المدني والإحصاءات الحيوية في الأراضي الفلسطينية.

يتم تسجيل واقعات الولادة، والوفاة، والزواج، الطلاق ضمن نظام التسجيل المدني وذلك في مكان حدوث هذه الواقعات:

الولادة

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم :

١. أحد والدي المولود شرط إثبات شرعية الزواج .
٢. من حضر الولادة من الأقارب البالغين حتى الدرجة الرابعة للمولود .
٣. مديرو المستشفيات ودور الولادة الرعاية الاجتماعية والسجون والقابلة القانونية.

"لا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المذكورة إلا في حالة عدم وجود أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب" .

الوفاة

الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن واقعة الوفاة هم :

١. أصول أو فروع أو زوج المتوفى.
٢. من حضر الوفاة من أقارب المتوفى.
٣. من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى إذا حصلت الوفاة في المسكن.
٤. الطبيب الذي اثبت حالة الوفاة.
٥. مديرو المستشفيات والسجون والمدارس وأصحاب الفنادق ، وأي محل آخر إذا وقعت الوفاة في أي منها.

"ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة إلا في حالة عـــدم وجود أحد من الفئات السابقة في الترتيب" .

الزواج والطلاق

المبلغ الرئيسي لواقعة الزواج والطلاق العروسان، وفي حالة الطلاق الزوج.

أما بالنسبة للبيانات التي يجب أن تشملها تباليغ الوقائع الحيوية:

المواليد: يجب أن يشمل بلاغ واقعة الولادة البيانات التالية :

١. ساعة ويوم وتاريخ ومكان الولادة.
٢. جنس المولود، واسمه.
٣. اسم الوالدين رباعيا ولقبهما ، وجنسيتهما، وديانتهما، ومهنتهما، ومحل الإقامة، ومكان قيدهما وأرقام بطاقات الهوية إذا كان معلوما للمبلغ.
٤. اسم المبلغ ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته وصفته ومحل إقامته ورقم بطاقة الهوية.

الوفيات: يجب أن يشمل البلاغ البيانات التالية:

١. ساعة، ويوم، وتاريخ وقوع الوفاة.

٢. اسم المتوفى، لقبه، جنسه، سنه، الديانة، المهنة، رقم بطاقة الهوية.
٣. مكان إقامة المتوفى.
٤. اسم ولقب والده ووالدته رباعيا.
٥. مكان قيد المتوفى
٦. اسم المبلغ ، سنه ، جنسيته ، المهنة ، صفته ، محل الإقامة ، ورقم الهوية.

الزواج: يشمل بلاغ الزواج البيانات الآتية للزوج والزوجة:
١. تاريخ العقد باليوم والشهر والسنة.
٢. محل الإقامة حين الزواج.
٣. العمر بالسنوات.
٤. تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة.
٥. التحصيل العلمي.
٦. الحالة الزوجية الحالية.
٧. مجموع الأبناء ذكور وإناث من الزيجات السابقة بالنسبة للزوج وعدد الأبناء من الأزواج السابقين بالنسبة للزوجة.
٨. رقم الهوية.
٩. محل الإقامة قبل الزواج.
١٠. عدد الأزواج السابقين بالنسبة للزوجة.

الطلاق : يشمل الإبلاغ عن الطلاق البيانات الآتية بالنسبة للزوج والزوجة:
١. تاريخ وثيقة الطلاق باليوم والشهر والسنة.
٢. نوع الطلاق طلاق رجعي أو طلاق بائن.
٣. تاريخ عقد الزواج.
٤. عدد الأولاد من الطرفين خلال مدة الحياة الزوجية.
٥. محل الإقامة حين الطلاق للزوج ومحل الإقامة قبل الطلاق للزوجة.
٦. العمر بالسنين.
٧. تاريخ الميلاد باليوم والشهر والسنة.
٨. التحصيل العلمي.
٩. عدد الزوجات في العصمة "عدا المطلقة حاليا" للزوج.
١٠. عدد الزوجات المطلقات سابقا عدا الحالية "للزوج" .
١١. عدد الأولاد من الزيجات السابقات للزوج .
١٢. رقم الهوية .
١٣. عد الأزواج السابقين "عدا المطلق الحالي " بالنسبة للزوجة .

١٤. عدد الأبناء من الزيجات السابقات للزوجة.[١]

٦. محفوظات التسجيل المدني

١. سجل الوقائع	سجلات المواليد والوفيات
٢. البلاغ	ولادة، وفاة
٣. الوثائق	أرشيف هويات

أو أي سجلات أخرى بناءا على قانون الأحوال المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٩، مادة ٦-٩:

١. جميع الوثائق والبلاغات محفوظة في ملفات خاصة ومرتبة بطريقة متسلسلة على رفوف.
٢. جميع السجلات مرتبة على رفوف معدنية وبعضها في خزائن معدنية عادية.
٣. جميع المكاتب تحتفظ بسجلاتها وملفاتها الخاصة علما بأن جميع الدوائر مرتبطة على الحاسب الآلي.
٤. حسب ما نصت عليه المادة (١٠) تعتبر محتويات سجلات الأحوال المدنية سرية ولا يجوز الاطلاع عليها لغير صاحب العلاقة إلا بموجب حكم قضائي ويكون الاطلاع في المكان المحفوظ فيه السجلات.

وهناك حاجة ماسة إلى خزائن خاصة ونظام أمن فعال للحفاظ على السجلات وخاصة من الحرائق.

٧. تقييم نظام التسجيل المدني

خلال السنوات القليلة الماضية وفي ظل التغير السياسي الإيجابي الذي طرأ في الأراضي الفلسطينية، اصبح هناك تطور كبير في مستوى تسجيل السكان في فلسطين حيث اصبح وللمرة الأولى في حياة الشعب الفلسطيني قانونا خاصا يتلاءم مع ظروف وحياة المجتمع الفلسطيني.

وإدراكا من أهمية استخدام احدث وسائل التكنولوجيا في عملية التسجيل المدني، يتم حاليا استخدام الحاسوب في جميع محافظات الوطن مما جعل من السهل الرجوع إلى البيانات بسهولة ويسر واستخراج الوثائق خلال دقائق فقط حيث أن جميع المكاتب الرئيسية في محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة موصولة بجهاز حاسوب رئيسي بطريقة مباشرة ودائمة (On-Line).

وبسبب سرعة إنجاز معاملات المواطنين، فقد اصبح هناك استحسان من قبل المواطنين للإجراءات المعمول بها خاصة من سرعة تقديم الخدمة وقلة التكاليف علما بأن مدراء دوائر مكاتب التسجيل المدني في المحافظات مفوضين بجميع الصلاحيات وذلك تحقيقا لمبدأ اللامركزية في العمل.

---

[١] المصدر: مشروع قانون الأحوال المدنية الفلسطيني ١٩٩٩.

ونسبة التسجيل المدني في فلسطين جيدة وذلك لوعي المواطن الفلسطيني وارتباط التسجيل المدني بالتسجيل في المدارس والتأمين الصحي وارتباطات المجتمع الأخرى وهناك تقارير شهرية محوسبة عن عمل كل دائرة يتم تزويد المديرية فيها شهريا.

٨. استعمالات سجلات التسجيل

طموحات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فيما يتعلق باستخدامات سجل السكان كثيرة ومتعددة وتشمل القطاعين العام والخاص إضافة إلى كون هذا السجل يشكل الأساس للإحصاءات الحيوية بصورة رئيسية. ويتطلع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى زيادة استخدام بيانات السجل في المؤسسات المختلفة ليقينه من أن كثرة الاستخدام تزيد من جودة بيانات السجل وبالتالي تكون هذه البيانات صالحة لخدمة العمل الإحصائي. وحسب تطلعات الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية فان الاستخدام سيشمل كافة الأمور ذات العلاقة بالإدارة العامة ابتداء من المدارس والعناية الطبية والتأمين الاجتماعي والانتخابات ورخص القيادة وملكية المركبات والشهادات التعليمية ومكاتب البريد إضافة إلى الأغراض الضريبية والأمن الداخلي. وبالنسبة للاستخدام في القطاع الخاص فيمكن أن يشمل ذلك البنوك وشركات التأمين وأصحاب الجرائد (قوائم المشتركين) ووكالات الإعلان ونقابات العمال والمؤسسات الأخرى (قوائم الأعضاء) وجميع أصحاب العمل (إدارة الأجور والرواتب).

ويعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حاليا أحد المستخدمين الرئيسيين لبيانات سجل السكان حيث يتم تزويد الجهاز المركزي بنسخة محدثة من السجل بين فترة وأخرى. ويجري العمل والتنسيق الآن مع وزارة الداخلية لإجراء عملية التحديث على نسخة الإحصاء من السجل آليا ومن قبل الجهاز عن طريق تزويد الجهاز المركزي بالتغييرات التي حصلت على السجل كل ٣ اشهر.

وتعتبر وزارة المواصلات المسؤولة عن رخص السواقة وتسجيل ملكية السيارات أحد المستخدمين لبيانات سجل السكان. ويجري العمل الآن من قبل وزارة الداخلية لربط مؤسسات حكومية أخرى بالسجل لخدمة أغراض الإدارة العامة في القطاع الحكومي.

رابعا – النظام الوطني لإحصاءات الأحوال المدنية

عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنذ تأسيسه في عام ١٩٩٣ إلى توفير الرقم الإحصائي الفلسطيني الرسمي وذلك لمساعدة السلطة الوطنية الفلسطينية ومؤسساتها في عملية التخطيط والتطوير وتقديم الإحصاءات الضرورية لصنع السياسات السليمة.

وفي الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وبصورة واضحة وبناءا على الخبرة الدولية في هذا المجال الحاجة إلى وجود سجل مركزي للسكان يستخدم لإغراض إدارية وإحصائية. وحاليا يعمل الجهاز المركزي بالتعاون مع وزارة الداخلية والمؤسسات الحكومية الأخرى ذات العلاقة إلى تحسين جودة بيانات سجل السكان ليصبح الأساس للعمل الإحصائي. ويتطلع الجهاز المركزي لاستخدام بيانات سجل السكان في عدة مجالات منها:

١. إعداد إحصاءات متعلقة بالسكان مثلا: إنتاج جداول توزيع السكان حسب الجنس والعمر والحالة الزواجية ومستويات المناطق المختلفة. ويستخدم كذلك في إعداد الإحصاءات السكانية بغرض دراسة ظاهرتي الهجرة الداخلية والدولية، وتقدير عدد السكان، وإجراء الدراسات الصحية الوراثية.

٢. يستخدم سجل السكان كإطار لسحب العينات المختلفة للمسوح سواء على مستوى الأفراد أو الأسر، مثل مسوح القوى العاملة، ومسوح دخل الأسرة ومسوح الظروف المعيشية للأسرة.

٣. يمكن أن يستخرج من التسجيل المدني قوائم بالسكان على مستوى اصغر وحدة إدارية في البلد لأغراض تخطيط التعدادات، وهي بيانات قيمة للغاية في مرحلة العد. واستنادا إلى هذه الأرقام يمكن تقدير العدد المطلوب من العدادين والاستمارات التي ينبغي طبعها وتوزيعها. ويشكل سجل السكان أحد مصادر البيانات المستقلة التي يمكن مقارنة نتائج التعدادات السكانية بها في إطار عملية تقييم دقة بيانات الأخيرة. ويمكن المقارنة بين الأرقام الإجمالية المستمدة من المصدرين أو عن طريق مطابقة الصحائف الفردية واحدة بواحدة بهدف تصويب إما التعداد أو السجل السكاني.

٤. حيث أن بيانات الولادات والوفيات التي تستقى من نظام التسجيل المدني يمكن أن تستخدم إلى جانب بيانات التعداد السكاني لإعداد تقديرات واسقاطات سكانية لمختلف مناطق البلد، وعندما تكون البيانات على قدر كاف من التفصيل فانه يمكن إجراء تقديرات للسكان حسب فئات العمر والجنس وغير ذلك من الخصائص.

٥. من خلال السجل الحيوي يمكننا متابعة وتلخيص حياة مجموعة من السكان منذ ولادتهم وحتى وفاة فرد فيهم. فوضع جداول الحياة للعديد من المناطق الجغرافية يجب أن يكون معتمدا على الإحصاءات الحيوية المستخرجة من نظام التسجيل المدني لأنه من الصعب استخدام بيانات من عينة لتمثيل بعض المناطق الصغيرة. ويمكن أن تشكل الإحصاءات المستمدة من نظام التسجيل المدني أساسا للتحليل الفوجي، ودراسة مختلف خصائص السكان. كما أن التقديرات المستخلصة في هذا المجال تكون تقديرات مباشرة ولا تعتمد كثيرا على الفرضيات. ويمكن الحصول من السجلات المدنية على بيانات حول تاريخ الأسرة اللازمة للدراسات الوراثية التي تستعمل تقنيات توحيد البيانات المسجلة لإعادة تكوين شجرة نسب الأسر للوقوف على أنماط الوفيات والخصوبة ضمن هذه المجمعات الأسرية[1].

وهذه الاستخدامات المتعددة لبيانات سجل السكان في مجال العمل الإحصائي تظهر أن سجل السكان يشكل بنية تحتية أساسية للإحصاءات الرسمية. ولكن للوصول إلى هذا المستوى من الاستخدام لبيانات التسجيل المدني يجب أن تكون بيانات السجل على مستوى جيد من الدقة والجودة.

وخبرة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني متواضعة بحكم حداثة التجربة الفلسطينية في العمل الإحصائي خاصة الإحصاءات الحيوية منها.

بيانات الزواج والطلاق:

[1] دليل نظم وأساليب الإحصاءات الحيوية. المجلد الأول: الجوانب القانونية والتنظيمية والتقنية. الأمم المتحدة، نيويورك ١٩٩٧.

بدأ مشروع جمع بيانات الزواج والطلاق في منتصف عام ١٩٩٦ بهدف سد النقص الحاد في توفير بيانات حول هذا الموضوع وتوزيعاتها المختلفة في الأراضي الفلسطينية. واستطاع الجهاز المركزي وبجهود عالية إصدار تقرير في عام ١٩٩٨ وتقرير آخر في عام ١٩٩٩ حول الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨ على التوالي. وتم جمع البيانات لكلا التقريرين عن طريق نماذج خاصة تم تصميمها من قبل الجهاز المركزي وتمت تعبئتها من قبل المحاكم الشرعية والكنائس المسؤولة عن عملية إبرام عقود الزواج والطلاق. وتم إدخال بيانات هذه النماذج على الحاسوب من قبل الجهاز المركزي وتم ترميز وتدقيق هذه البيانات وجدولتها من قبل الجهاز المركزي أيضا.

تم اتباع هذا الأسلوب بسبب عدم اكتمال نسبة تسجيل حالات الزواج والطلاق لدى نظام التسجيل المدني لوجود إدارة منفصلة لإدارة شؤون الزواج والطلاق والاعتماد على الأفراد أنفسهم لتبليغ أي تغييرات على الحالة الاجتماعية.

ولكن قانون الأحوال المدنية لعام ١٩٩٩ أضاف تحسينات عديدة بهذا المجال حيث ترسل بموجب هذا القانون تباليغ حالات الزواج والطلاق مباشرة من المحاكم الشرعية والكنيسة إلى مديريات الأحوال المدنية مما يكفل مستوى تبليغ مناسب في هذا المجال وبالتالي الاعتماد على بيانات التسجيل المدني للأغراض الإحصائية.

المواليد:

وبالنسبة لإحصاءات حيوية حول المواليد، فلم يتم لغاية اليوم إصدار أية تقارير إحصائية على أساس نظام التسجيل المدني حول هذا الموضوع بسبب عدم المعرفة الفعلية لنسبة التبليغ. وقد عمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني جاهدا وخلال السنوات الماضية لتقييم مستوى تبليغ الولادات وذلك عن طريق المسح الديمغرافي في ١٩٩٥ وتعداد السكان في ١٩٩٧ وحتى جمع بيانات المواليد عن طريق زيارات دورية إلى مكاتب الأحوال المدنية وإدخال بيانات هذه النماذج باستخدام حواسيب متنقلة.

ومع إقرار قانون الأحوال المدنية خلال هذا العام ووضع غرامات لعدم أو التأخير في التبليغ عن الولادات وبسبب زيادة ارتباط نظام التسجيل المدني مع خدمات عديدة يتلقاها المواطن، فقد اصبح وبدون شك تحسن كبير في مستوى تبليغ الولادات وأصبحت البيانات افضل مما كانت عليه في السابق.

ويعتقد حاليا أن الولادات غير المسجلة في نظام التسجيل المدني قليلة جدا ولكن لابد من عمل دراسة حول هذا الموضوع قبل البدء في استخدام بيانات نظام التسجيل المدني لأغراض إحصائية. ولعمل دراسة علمية لابد من تأهيل وتدريب كوادر من نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في هذا المجال.

الوفيات:

أما بالنسبة لتبليغ الوفيات، فانه وفي عهد الاحتلال لم يكن هناك تجاوب من قبل المواطنين مع القوانين الصارمة التي جاء بها الاحتلال لضمان التبليغ عن هذه الحالات. وقانون الأحوال المدنية ينص على وجوب التبليغ عن الوفيات خلال أسبوع من الوفاة وتم وضع غرامات لحالات عدم التبليغ أو التأخير في التبليغ.

وبسبب انعكاسات الوضع السابق (عهد الاحتلال) على الوضع الحالي واعتياد الجمهور على عدم التبليغ عن حالات الوفيات خلال وقت قصير من حدوث الواقعة، فما زالت نسبة التسجيل عن حالات الوفاة متدنية (٧٠-

٨٠%) بناءا على دراسة تمت على ملفات أسباب الوفاة المبلغ عنها لعام ١٩٩٧ والتي قـــامت وزارة الصحـــة بتسجيلها.

ومع إدخال تحسينات عديدة منذ ١٩٩٧ على نظام التسجيل المدني وبدء العمل بقانون الأحوال المدنية خلال عام ١٩٩٩، يعتقد أن نسبة تسجيل الوقائع الحيوية قد تحسنت بصورة ملحوظة، ولكن ولإمكانية استخدام هذه البيانات لأغراض الإحصاءات الحيوية لابد من فحص مدى اكتمال التسجيل عن طريق إعداد دراسة معمقة أخرى حـول المواليد والوفيات.

١. الإطار القانوني للنظام

إضافة إلى الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية، فان قانون الإحصاءات العامة يتطرق أيضـــا إلـــى أهمية بيانات سجل السكان للعمل الإحصائي. وتنص المادة الرابعة من القانون على قيام الجهاز المركزي بجمع المعلومات الإحصائية وتخزينها وتحليلها ونشرها في مجال حجم وتركيبة السكان والتغييرات التي تطـــرأ عـــن طريق المواليد والوفيات والهجرة وتكوين الأسر والعائلات وانحلالها.

والمادة السابعة عشرة من القانون تنص على ضرورة تعاون الجهاز المركزي مع الدوائر الفلسطينية الأخـــرى في بناء وتطوير السجلات المركزية للسكان والمنشآت والأرض واستخداماتها اللازمة لأغراض الإحصـــاءات الرسمية.

والإطار القانوني للإحصاءات العامة كفل أيضا سرية البيانات حيث تنص المادة الثالثة عشرة من القانون علـــى أن جميع المعلومات والبيانات التي تقدم إلى الجهاز لأغراض الإحصاء معلومات وبيانـــات ســـرية ولا يجـــوز اطلاع أي فرد أو هيئة عامة أو خاصة عليها أو استخدامها لغير أغراض إعداد الجداول الإحصائية.

ومن ذلك نجد أن الإطار القانوني تطرق إلى ٣ مواضيع رئيسية ذات علاقة بإحصاءات الأحوال المدنية:

١. تحديد الإحصاءات الحيوية وإعدادها كأحد مهام الجهاز المركزي.
٢. ضرورة التعاون مع المؤسسات الحكومية لبناء سجلات مركزية ومنها سجل مركزي للسكان.
٣. الحفاظ على سرية البيانات واستخدامها فقط لاعداد جداول إحصائية.

ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني حاليا على دراسة القانون الحالي لتحديد التغييرات اللازمة علـــى هذا القانون ليتلاءم مع المرحلة الحالية والمستقبلية واحتياجات المجتمع.

٢. الترتيبات الإدارية للنظام

يعتبر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الجهة الرسمية والوحيدة المسؤولة عن إعداد ونشـــر إحصـــاءات الأحوال المدنية كما نص عليها قانون الإحصاءات العامة. وقد أعطى الجهاز المركزي أولوية كبرى إلى رفـــع مستوى هذا النظام وتطويره عن طريق التعاون الوثيق مع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بنظـــام التســـجيل المدني في فلسطين.

وقد تم تشكيل دائرة السجلات المركزية في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لضمان تطوير سجل مركزي إحصائي للسكان (بالإضافة إلى سجلات مركزية أخرى) يستمد بياناته من نظام التسجيل المدني بصورة مستمرة ودائمة ليخدم هذا السجل العمل الإحصائي. ويعمل في دائرة السجلات المركزية موظفان على السجل المركزي الإحصائي للسكان ويتركز عملهم على موضوع تأهيل بيانات السجل لخدمة العمل الإحصائي بالإضافة إلى التنسيق الدائم والمستمر مع الجهة المشرفة على نظام التسجيل المدني فيما يخص النماذج والتعليمات والآليات والتشريعات المستخدمة.

أما فيما يتعلق بإعداد الجداول الإحصائية وإعداد التقارير ذات العلاقة ونشرها، فسوف يقوم على ذلك كل من دائرة السجلات المركزية ودائرة الإحصاءات السكانية (موظفين عدد ٣).

أما بالنسبة لمؤهلات الموظفين العلمية فجميعهم من حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس) في التخصصات التالية: علم اجتماع، وجغرافية ويعملوا جميعهم وبدوام كامل على هذا الموضوع.

وهناك حاجة إلى تدريب وتأهيل فريق العمل هذا في مجال رفع جودة بيانات التسجيل المدني وفحص شمولية البيانات وإعداد التقارير الإحصائية المناسبة لخدمة احتياجات المجتمع إضافة إلى حضور دورات ذات صلة مباشرة بعلم السكان حيث يوجد نقص واضح في فلسطين لمثل هذا التخصص.

أما بالنسبة إلى استخدام الحاسوب لتدقيق البيانات وجدولتها، فيوجد دراية كافية عند فريق العمل في هذا المجال حيث تتم عملية الجدولة باستخدام برنامج SPSS. ولكن هناك حاجة ماسة إلى دورات تدريبية على برامج حاسوب متخصصة في مجال الإحصاءات الحيوية والتحليل المعمق.

٤. إجراءات الإبلاغ والرصد

وبالنسبة لإجراءات الإبلاغ والرصد وبسبب وجود وكالة وطنية واحدة مسؤولة عن تسجيل وقائع الأحوال المدنية، فان هذه الإجراءات يمكن وصفها بأنها أصبحت افضل بكثير بعد صدور قانون الأحوال المدنية.

المواليد:

يقوم نظام التسجيل المدني بتوزيع نماذج تباليغ ولادة فردية ومطبوعة سلفا وتحمل أرقام متسلسلة (رقم هوية) على المستشفيات والتي تقوم بدورها بالتسجيل الأولي لحالات الولادة. ويحتوي كل نموذج ولادة على ٣ نسخ بالإضافة إلى الأصل الذي يرسله صاحب العلاقة إلى الأحوال المدنية. ويحصل الجهاز المركزي للإحصاء على النسخة الأولى، ويحصل صاحب العلاقة على النسخة الثانية بينما تذهب النسخة الثالثة إلى وزارة الصحة.

ويسمى نموذج تبليغ الولادة في الأحوال المدنية الفلسطينية نموذج *"تبليغ عن مولود حي"* ويحتوي على المتغيرات التالية:

- رقم الهوية (من الحاسوب سلفا)

- اسم العائلة والحمولة
- الأسماء الأولى
- الجنس
- مكان الولادة
- تاريخ الميلاد
- الديانة
- المركز الصحي
- ساعة الولادة
- وزن المولود
- طبيعة الولادة (واحد أو توأم)
- ترتيب المولود
- تفاصيل عن الوالدين (رقم الهوية، الاسم الرباعي، تاريخ ومكان الولادة، الجنسية، المهنة، عدد سنوات الدراسة)
- تفاصيل أخرى ذات علاقة بالأم مثل عدد الولادات السابقة

ويذكر على هذا النموذج تفاصيل حول كيفية تعبئة النموذج والمكلفون بتعبئة كل جزء من النموذج.

الوفاة:

تقدم الأحوال المدنية نماذج فردية (نموذج لكل حالة) مطبوعة سلفا للتبليغ عن وفاة إلى وزارة الصحة والتي تقوم بدورها بتعبئة هذه النماذج وفق آلية متفق عليها. ويتكون كل نموذج تبليغ عن وفاة من ثلاثة نسخ لكل من الصحة والمستشفى وصاحب العلاقة بالإضافة إلى الأصل والتي ترسل إلى الأحوال المدنية. ويحتوي هذا النموذج على المتغيرات التالية:

- رقم هوية المتوفى
- تاريخ ومكان الوفاة
- تاريخ ومكان الولادة
- جنس المتوفى
- الحالة المدنية
- الجنسية في يوم الوفاة
- اسم وعنوان مقدم التبليغ
- السبب المباشر للوفاة

الطلاق والزواج:

بالنسبة للنماذج الخاصة بتسجيل وقائع الزواج والطلاق (تغيير الحالة الاجتماعية) فان النماذج التي كانت تستخدمها الأحوال المدنية تحتوي على بيانات أساسية فقط وهذه البيانات متوفرة أيضا في سجل السكان وكانت مسؤولية التبليغ إلى الأحوال المدنية تقع على عاتق الشخص مما تسبب في نقص غير بسيط في الحالات غير

المسجلة في نظام التسجيل المدني. ولكن ومع قانون الأحوال المدنية الجديد سيتم إرسال نماذج تبليغ أي تغيير في الحالة الاجتماعية من المحاكم الشرعية والكنيسة إلى الأحوال المدنية مباشرة ودون تدخل الشخص المعني.
أما بالنسبة إلى النماذج التي قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتصميمها وتوزيعها سلفا على المحاكم الشرعية والكنيسة فهي تحتوي على بيانات تفصيلية اكثر وهي نماذج جماعية يحتوي كل واحد منها على عدة حالات زواج أو طلاق. وتحتوي هذه النماذج على بيانات تفصيلية عديدة غير متوفرة في نظام التسجيل المدني.

٥. إجراءات تجهيز البيانات الإحصائية

تنقل بيانات نظام التسجيل المدني إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عن طريق ملفات إلكترونية واستمارات (نماذج) ذات علاقة بالوقائع مثل المواليد والوفيات وحالات الزواج والطلاق.

وبالنسبة لبيانات المواليد، يحصل الجهاز المركزي على نسخة ورقية من كل تبليغ ولادة مباشرة عن طريق الأحوال المدنية. ولكن هذه الطريقة أثبتت عدم نجاعتها بسبب التكلفة العالية لتدقيق الاستمارات وازدواجية العمل المبذول على حوسبة هذه البيانات حيث أن البيانات الرئيسية الموجودة على نموذج تبليغ الولادة يتم حوسبتها بصورة تلقائية من قبل الأحوال المدنية والجهاز المركزي يحصل على نسخة من سجل السكان في أوقات منتظمة. إضافة إلى ذلك نماذج تباليغ الولادة الخاصة بقطاع غزة يتم إدخالها على الحاسوب من قبل وزارة الصحة أيضا وهناك دراسات من قبل وزارة الصحة ليتم إدخال نماذج تباليغ الولادة الخاصة بالضفة الغربية.

ويستخدم برنامج Oracle كنظام لحوسبة بيانات نظام التسجيل المدني مع نظام تشغيل UNIX. وتستخدم وزارة الصحة برنامج Access لإدخال بيانات نماذج مواليد قطاع غزة وبيانات نماذج الوفيات بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة.

وتقوم وزارة الصحة أيضا بحوسبة بيانات نماذج تباليغ الوفيات وترسل نسخة إلكترونية من بيانات هذه النماذج إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وبالنسبة لبيانات الزواج والطلاق، قام الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بتصميم نماذج خاصة (نموذج يحتوي على عدة وقائع) ليتم تفريغ بيانات عقود الزواج والطلاق عليها من قبل المحاكم الشرعية والكنيسة. ويتم شهريا تجميع هذه النماذج وترميزها وتدقيقها وتفريغها على الحاسوب من قبل الجهاز المركزي.
ويستخدم برنامج Oracle لإدخال بيانات نماذج الزواج والطلاق ويستخدم برنامج SPSS لجدولة هذه البيانات.

أما بالنسبة لعملية ضبط أعداد الوقائع، يقوم الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني بعدة طرق لفحص شمولية البيانات التي يتم استلامها من المصادر المختلفة، حيث يقوم الجهاز المركزي باستلام كشف شهري بأعداد وقائع الزواج والطلاق من وزارة الأوقاف والشؤون الدينية حسب المحافظات ومطابقة هذا الكشف بالنماذج التي تم استلامها من قبل المحاكم والكنائس المختلفة.

وبالنسبة لبيانات نماذج المواليد، يوجد خطة في الجهاز المركزي لمطابقة بيانات هذه النماذج مع بيانات سجل السكان كمرحلة أولية لتقييم بيانات نماذج تباليغ الولادة.
وبيانات نماذج تباليغ الوفيات سيتم مطابقتها مع بيانات سجل السكان أيضا وذلك عن طريق رقم هوية الشخص.

وبالنسبة لخطة التبويب، يقوم الجهاز المركزي بضمان اتساق خطط التبويب مع التوصيات الدولية والاحتياجات المحلية في هذا المجال.

٦. نشر وتوزيع إحصاءات الأحوال المدنية

أما بالنسبة لطرق نشر إحصاءات الأحوال المدنية، فان الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يتبع في ذلك طرق تقليدية (مجلدات ورقية) وطرق غير تقليدية (الإنترنت).

وقد تم إصدار تقريرين إحصائيين حول الزواج والطلاق في فلسطين:

الأول: الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٧ والذي صدر في عام ١٩٩٨.

الثاني: الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية لعام ١٩٩٨ والذي سيصدر في عام ١٩٩٩.

وكانت آلية النشر المتبعة هي تقارير ورقية بالإضافة إلى نشر بعض الجداول على الصفحة الإلكترونية الخاصة بالجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. واستعرضت هذه التقارير البيانات التي تم جمعها من خلال المحاكم الشرعية والكنيسة على مستوى "الضفة الغربية وقطاع غزة" ومن المعلوم أن هذا المشروع تم التخطيط له بحيث يوفر قاعدة بيانات كاملة حول حالات الزواج والطلاق في الأراضي الفلسطينية وتوزيعها على مستوى المحافظة، اشهر السنة، عمر الزوج/ المطلق، عمر الزوجة/المطلقة وغيرها من البيانات الأخرى، حيث لا تتوفر أي بيانات في هذا المجال بشكل مناسب يسهل التعامل معها رغم أهميتها القصوى في عملية التخطيط المحلية.

أما بالنسبة للتقارير الاحصائية حول الوقائع الحيوية الأخرى، فلم يتمكن الجهاز في السابق من إصدار تقارير حول هذه الوقائع بسبب عدم تمكنه وبصورة علمية من تحديد شمول هذه البيانات. ويجري العمل الآن على فحص بيانات الوفيات وإعداد خطة للتبويب.

٧. تقييم نظام إحصاءات الأحوال المدنية

ان نظام الإحصاءات الحيوية في فلسطين ما زال في بداية عملية التطور. ويعمل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لرفع كفاءة هذا النظام عن طريق رفع كفاءة وتحسين جودة بيانات نظام التسجيل المدني ورفع مستوى التبليغ عن جميع الوقائع الحيوية. ويعطي الجهاز المركزي للإحصاء أولوية قصوى لتحسين جودة بيانات نظام التسجيل المدني ليخدم أغراضا إحصائية وإدارية.

ويوجد اعتماد كبير لنظام الإحصاءات الحيوية على التسجيل المدني والذي يشكل الأساس لـــهذه الإحصـــاءات. ونظام التسجيل المدني وكما أسلفنا نظام طرأ عليه تطورات كبيرة خلال السنوات القليلة الماضية. وللحصـــول على إحصاءات حيوية جيدة لابد من توفر الخصائص التالية في نظام الأحوال المدنية:

١. إطار قانوني يلبي احتياجات المجتمع ويحافظ على سرية البيانات وخصوصية الأفراد وهـــذا متوفـــر فـــي فلسطين بعد إقرار قانون الأحوال المدنية لعام ١٩٩٩ حيث ينص هذا القانون على وجوب تسجيل وتحديـث جميع الوقائع الحيوية لجميع المواطنين ضمن فترات زمنية محددة.
٢. أن يكون هناك استخدام متكامل لبيانات نظام التسجيل المدني حيث بدأ القطاع الحكومـــي فـــي فلســـطين يستخدم بيانات هذا النظام لخدمة احتياجاته الإدارية مما يؤثر بصورة إيجابية على جودة بيانات هذا النظام.
٣. أن يكون هناك تعاون مستمر بين كافة المؤسسات الحكومية ذات العلاقة لتحسين نظام تســـجيل الأحـــوال المدنية وهذا ما يسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تحقيقه عن طريق عقد ورش عمل حـــول أهمية نظام التسجيل المدني لخدمة أغراض المجتمع.
٤. أن يكون نظام التسجيل المدني محوسب وهذا ما تم تحقيقه من قبل الجهة المشرفة على هذا النظام حيث تم توفير شبكة حاسوب وطنية لخدمة مكاتب التسجيل في المحافظات.

من خلال ذلك، نرى بأن هذه الخصائص الاساسية لابد من توفرها في نظام تسجيل الأحوال المدنية، ليشـــكل هذا النظام الأساس للإحصاءات الحيوية والتي طرأ عليها تطور إيجابي ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضيـــة. ولكن هناك العديد من المهام التي يتوجب القيام بها للحصول على نظام إحصاءات حيوية دائم ومستمر.

ومستوى التبليغ عن الوقائع الحيوية تحسن بصورة ملحوظة في فلسطين خلال الفترة الماضية ويتوجب عمـــل دراسة معمقة لتقييم شمولية بيانات المواليد والوفيات (خاصة وفيات الأجنة) قبل الشروع في إعداد إحصـــاءات حيوية.

وحيث ان الطريقة الحالية في جمع بيانات الزواج والطلاق عملية مكلفة وقد قام الجهاز بتبنيها في ذلك الوقـــت بسبب عدم وجود بدائل أخرى. اما الآن وبعد إقرار قانون الأحوال المدنية والذي ينص على رفع التباليغ مـــن المحاكم الشرعية والكنيسة مباشرة إلى دوائر الأحوال المدنية أصبحت البيانات عن هذه الوقـــائع اكـــثر دقـــة وشمولية مما يتطلب ذلك إعادة النظر في الآليات المستخدمة.

ووجود بيانات صحيحة حول مكان إقامة الفرد (العنوان) ضروري جدا لأغراض التخطيـــط وبالتـــالي يعتـــبر أساسي في نظام الإحصاءات الحيوية. وقد كانت هناك مشاكل عديدة في هذه البيانات في عهد الاحتلال ولكـــن قانون الأحوال المدنية قام بمعالجة هذه المشكلة في أحد فقراته حيث نص على وجوب الابلاغ عـــن أي تغيـــير على عنوان الفرد. إضافة إلى ذلك، اصبح هناك ترابط كبير بين مكان إقامة الفـــرد الرســـمية (حســـب نظـــام التسجيل المدني) وبين الخدمات التي يتلقاها مثل المدارس والرعاية الصحية .. الخ.

وللنهوض بنظام الإحصاءات الحيوية في فلسطين، لابد من التدرب على آليات فحص شمولية بيانات نظام التسجيل المدني وإعداد الدراسات العلمية الضرورية حول هذا الموضوع، والخروج بنتائج وبتوصيات تشكل انطلاقة نحو إحصاءات حيوية دائمة ومستمرة.

٨. استخدامات إحصاءات الأحوال المدنية

لقد كان لغياب بيانات علمية وكاملة عن واقع وحجم وتركيبة وخصائص المجتمع الفلسطيني خلال فترة الاحتلال الإسرائيلي، اثر سلبي على نشاطات المؤسسات الوطنية المختلفة. وقد أخذ الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على عاتقه ومنذ تأسيسه توفير بيانات ذات جودة عالية في المجال السكاني والاجتماعي والاقتصادي والجغرافي لخدمة كافة المؤسسات الوطنية.

وبعد تنفيذ التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت في عام ١٩٩٧ اصدر مجلس الوزراء في السلطة الوطنية الفلسطينية قرارا يلزم جميع أجهزة السلطة الوطنية استخدام الإحصاءات الصادرة عن التعداد في برامجها ومراجعة هذه البرامج بناء على ما توفره النتائج من معطيات.

ويتطلع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومن خلال بيانات نظام التسجيل المدني توفير إحصاءات متكاملة وشاملة ومستمرة لخدمة جميع قطاعات المجتمع. ويمكن أن يتم توظيف الإحصاءات التي يتطلع الجهاز المركزي إلى التمكن من إعدادها بصورة دورية ومنتظمة في المجالات التالية:

المجال الصحي

يعتبر القطاع الصحي من أهم المؤسسات الحكومية التي لها علاقة مباشرة بنظام التسجيل المدني ونظام الإحصاءات الحيوية. وتستفيد الخدمات الصحية من الإحصاءات المختلفة المتعلقة بأسباب الوفاة والتي يمكن توفرها بشكل منتظم. كذلك وعلى سبيل المثال يمكن استخدام الإحصاءات الحيوية (مثل توزيع الأطفال حسب العمر والجنس والتجمع السكاني) لتحديد أعداد الأطفال الذين بحاجة إلى تحصين حسب التجمع وبالتالي تحديد أعداد المراكز الصحية المطلوبة في كل تجمع سكاني.

المجال التعليمي

يوجد استخدامات عديدة للإحصاءات الحيوية المستمدة من نظام التسجيل المدني في المجال التعليمي. ويتطلع الجهاز المركزي وبالاعتماد على بيانات التسجيل المدني من توفير إحصاءات كاملة لخدمة القطاع التعليمي في فلسطين. ويمكن أن تستخدم الإحصاءات الخاصة بأعداد السكان (مثل توزيع الأطفال حسب العمر والجنس) لتحديد أعداد المقاعد الدراسية اللازمة في بداية كل سنة دراسية حسب التجمع السكاني والمرحلة الدراسية.

خامسا – التنسيق بين المؤسسات الحكومية

بناء نظام تسجيل مدني فعال يخدم أغراضا إدارية وإحصائية هو اكبر من مؤسسة واحدة بعينها، وإنما يتطلب تكاتف جهود المؤسسات الوطنية لرفع مستوى أداء هذا النظام وزيادة جودة البيانات. والجهاز المركزي

للإحصاء الفلسطيني ومن خلال تعاونه مع المؤسسة المشرفة على نظام التسجيل المدني (وزارة الداخلية) ومع المؤسسات الحكومية الأخرى المستخدمة إما لبيانات سجل السكان أو الإحصاءات الحيوية يسعى إلى الوصول إلى استخدام متكامل لسجل السكان: معلومة واحدة لخدمة أغراضا متعددة.

ويسعى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تشكيل لجنة وطنية تأخذ على عاتقها عملية تنظيم العمل على السجلات والتي من ضمنها سجل السكان والى إيجاد التشريعات المناسبة لخدمة احتياجات المجتمع الإدارية والإحصائية وفي نفس الوقت الحفاظ على خصوصية الأفراد وسرية البيانات.

في ١٠/٠٨/١٩٩٩ نظم الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ورشة عمل بالتعاون مع كل من وزارة الداخلية ووزارة الصحة حول الاستخدام المتكامل لسجل السكان والسجلات الإدارية الأخرى وتمت دعوة المؤسسات الحكومية للمشاركة في ورشة العمل هذه. وكانت أهم توصيات ورشة العمل هذه ضرورة تشكيل لجنة وطنية لتنظيم وتنسيق الجهود لتحسين نظام التسجيل المدني من اجل الحصول على فائدة اعظم ولخدمة جميع مؤسسات الوطن.

وورشة العمل هذه هي الثانية التي يبادر الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تنفيذها في الأراضي الفلسطينية حيث تم تنفيذ ورشة عمل لمدة يومين في شهر ١١/١٩٩٨.

أما بالنسبة لعملية التنسيق بين المؤسسات الحكومية في الوقت الحالي وفي غياب لجنة وطنية رسمية، فان ذلك يتم عن طريق عقد اجتماعات رسمية لمناقشة أمور محددة وذات علاقة بنظام التسجيل المدني. وهذه الاجتماعات دائما ما يناقش بها أفكارا جديدة لتحسين العمل على سجل السكان ونظام التسجيل المدني مثل التشريعات. ولكن المشكلة تتمثل في أن هذه الاجتماعات لا تضم جميع أو معظم المؤسسات ذات العلاقة وبالتالي يكون هناك غياب لملاحظات مؤسسات حكومية عديدة بسبب عدم وجود الطابع الرسمي لمثل هذه الاجتماعات.

وبالنسبة للمؤسسات التي تربطها علاقة مباشرة مع نظام التسجيل المدني، يلاحظ بأن هنالك العديد من المؤسسات التي لها علاقة بهذا الموضوع مثل وزارة الداخلية والتي تعتبر الجهة الرسمية المشرفة على السجل ووزارة الصحة والمحاكم الشرعية إضافة إلى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وفيما يتعلق بواجبات الوزارات والمؤسسات التي لها علاقة بالتسجيل المدني وسجل السكان فهي:

١. **وزارة الداخلية:** تدير وزارة الداخلية الفلسطينية سجل السكان في فلسطين، حيث تسلمت الوزارة مهام تسجيل السكان من السلطات الإسرائيلية بعد توقيع اتفاقية السلام عام ١٩٩٣. ومن الناحية القانونية كلفت وزارة الداخلية الفلسطينية بإدارة نظام التسجيل المدني في فلسطين وهذا ما تم الإشارة إليه في مشروع قانون الأحوال المدنية الفلسطيني وتقوم وزارة الداخلية الفلسطينية متمثلة بدائرة الأحوال المدنية بمهام التسجيل المدني والأحداث الحيوية من مواليد ووفيات وزواج وطلاق وتسجيل الإقامة والعنوان ومنح أرقام الهوية

وجوازات السفر للمواطنين الفلسطينيين. وبذلك تتمحور مسؤولية وزارة الداخلية في موضوع سجل السكان وتحديث بيانات هذا السجل من خلال المتابعة المستمرة للتغيرات التي تحدث للسكان الفلسطينيين.

٢. **وزارة الصحة:** تمد وزارة الصحة وزارة الداخلية بالبيانات المتعلقة بالمواليد والوفيات من خلال نماذج معدة لذلك.

٣. **وزارة الأوقاف والشؤون الدينية:** حيث تعمل على تزويد وزارة الداخلية بالمعلومات والبيانات المتعلقة بالزواج والطلاق وما يتعلق بهما حسب قانون الأحوال المدنية الجديد.

٤. **الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني:** حيث يعتبر الجهاز المستخدم الرئيسي لبيانات نظام التسجيل المدني لتلبية احتياجات العمل الإحصائي وهو الجهة الرسمية المسؤولة عن الرقم الإحصائي الفلسطيني.
وهنالك حاجة كبيرة وواضحة للتنسيق فيما بين الهيئات الحكومية المختلفة والمسؤولة عن إنتاج الإحصاءات الحيوية، وفيما بين الوحدات العاملة ضمن الهيئة التنفيذية نفسها وبين الجهة المسؤولة على الإحصاءات الحيوية ومستعملي هذه الإحصاءات، كذلك التنسيق ضروري أيضا من اجل الحفاظ على توحيد الأساليب والإجراءات في جميع أجزاء نظام التسجيل الحيوي.

وبالتالي فانه يجب أن يوجد تبادل مستمر بين تلك المؤسسات في الآراء والخبرات، ولا سيما بشأن المسائل التي تؤثر على جودة البيانات ونتائجها مثل توحيد المفاهيم والمصطلحات. ومن المهم أيضا إجراء المشاورات اللازمة عند إدخال أي تغييرات على أنظمة التسجيل وإجراءاته وعلى نماذج تقارير الإحصاءات الحيوية حيث يمكن إنجاز هذا التشاور والتنسيق من خلال العديد من الوسائل مثل:

- إيجاد لجنة تنسيق مشتركة بين الأجهزة المعنية: يعتبر إيجاد لجنة تنسيق وطنية مشتركة تتألف من ممثلي الإدارات المختصة بمسائل السكان والصحة والتسجيل المدني والإحصاءات وما إلى ذلك وسيلة ضرورية لمعالجة المسائل المتصلة بتحسين الإحصاءات الحيوية وإنتاجها، ولكي تكون اللجنة فعالة يجب إنشاءها على أساس دائم كما يجب أن يكون لها كيان اعتباري له سند قانوني.
- توحيد التشريعات والأنظمة: ففي البلدان التي ينشأ فيها نظام للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعتبر توحيد القوانين والأنظمة ضروريا جدا من اجل توحيد الأساليب والإجراءات في جميع أجزاء نظام التسجيل. لذلك ينبغي العمل على توحيد التشريع من خلال سن قوانين وأنظمة نموذجية.
- حلقات العمل والمؤتمرات: يمكن أن تحقق حلقات العمل والمؤتمرات المعنية بالإحصاءات الحيوية والتسجيل المدني والتي تجمع بين الأشخاص الذين يعملون في مختلف القطاعات ومراكز العمل لمناقشة المسائل ذات العلاقة. وهذه الاجتماعات تساعد المشتركين على تبادل خبراتهم فيما يتعلق بإجراءات التسجيل، وتقديم التقارير وتعاريف المصطلحات وأساليب تسجيل البيانات والمسائل الأخرى لتبويب البيانات ونشرها بالإضافة إلى مناقشة المشاكل التي تؤثر على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.
- الرسائل الإخبارية: حيث يعتبر إصدار مطبوعات دورية لنشر المعلومات المتعلقة بما يستجد من أساليب ورموز وإجراءات وغيرها من التطورات وسيلة فعالة لتبادل المعلومات.

- الخبراء الاستشاريون الميدانيين: من الضروري توفير خبراء استشاريون متنقلون، من اجل إقامة صلات وثيقة بين الهيئة المركزية للإحصاء والمكاتب المحلية للسجل المدني التي لا تكون تابعة للهيئة المركزية للإحصاءات الحيوية.
- إقامة اتصال مع الميادين الإحصائية ذات الصلة: من المهم جدا وجود تنسيق وثيق في أساليب وإجراءات جمع الإحصاءات، وإجراء المشاورات مع الهيئات ذات الصلة والمسؤولة عن الأعمال المتعلقة بمسائل السكان والصحة العامة والرعاية الاجتماعية، حيث انه من المفيد في هذا المجال إنشاء لجنة استشارية تقنية لتنسيق الإجراءات وتعاريف المصطلحات والمفاهيم والتصنيفات والجداول.

سادسا – الاستنتاجات والتوصيات

نظام التسجيل المدني في فلسطين نظام جيد وبحاجة إلى تحسينات عديدة للوصول إلى الهدف المقصود ألا وهو خدمة هذا النظام لاحتياجات المجتمع من ناحية الأغراض الإدارية والإحصائية. وللوصول إلى ما تطمح إلى تحقيقه الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية والمقرة من السلطة الوطنية الفلسطينية لابد من تطوير سجل مركزي للسكان يستخدم كأساس للإحصاءات الرسمية الفلسطينية ومصدر أساسي للإحصاءات الحيوية وتقديرات أعداد السكان. ولتحقيق ذلك يجب تعاون جميع المؤسسات الوطنية ذات العلاقة لتحسين جودة بيانات السجل عن طريق رفع مستوى التبليغ لجميع الوقائع وزيادة استخدامات بيانات السجل في عمل الإدارة العامة في القطاعين العام والخاص.

بالنسبة لتنظيم عمل نظام التسجيل المدني، كانت هناك حاجة ملحة إلى تشريعات وطنية نابعة من طموحات عالية ومتوافقة مع احتياجات المجتمع. ومع تطبيق قانون الأحوال المدنية الفلسطينية، لابد من مواصلة الدراسة والبحث والاطلاع على خبرات الدول الأخرى وعدم التوقف عند ما تم التوصل إليه في هذا المجال.

ويجب أن تعكس التشريعات عملية التوازن بين احتياجات المجتمع من سجل السكان وفي نفس الوقت الحفاظ على خصوصية الأفراد وسرية البيانات. ولكي تكون هذه التشريعات منصفة لكل من هذين الخطين لابد من تشكيل لجنة وطنية تأخذ على عاتقها خلق هذا التوازن.

ولا شك أن المجتمع الفلسطيني سيستفيد من تطبيق قانون الأحوال المدنية والذي بذل فيه جهد مميز ليكون في خدمة المواطن الفلسطيني على أن يكون الجميع متساوون أمام القانون. ونتطلع إلى الاستقلال التام عن الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بنظام التسجيل المدني والخروج من دائرة الشروط الإسرائيلية الظالمة بحق المواطن الفلسطيني خاصة ضرورة تسجيل جميع أبناء شعبنا وإعطائهم الإقامة والحصول على الوثائق والمستندات بطرق ميسرة. وفيما يخص نظام التسجيل المدني الفلسطيني فان مجال إضافة تحسينات على هذا النظام عملية مستمرة وتتطلب الكثير من الجهد والتحدي. وفي المستقبل، نأمل على تحقيق الأهداف التالية:

- ترقيم وحوسبة جميع السجلات الموجودة لدى دوائر التسجيل المدني المختلفة.
- القيام بتنسيق اكبر فيما بين المؤسسات والهيئات ذات الاختصاص خاصة وزارة الداخلية والصحة والمحاكم والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

- حفظ هذه السجلات وصور عنها وملفات الحاسوب في أماكن خاصة تتوفر فيها شروط الأمن والسلامة العامة.
- إيجاد قسم مركزي للميكروفيلم يقوم بتطوير جميع الوثائق في جميع المكاتب للاستفادة منها في حالة القطران والتلف.
- تشكيل محكمة مختصة بالأحوال المدنية للنظر في قضايا التصحيح.
- إيجاد آلية مقبولة للتعاون بين المؤسسات الحكومية الفلسطينية للاستفادة من سجل السكان وفي نفس الوقت الحفاظ على الخصوصية في هذا الموضوع.
- المشاركة بدورات تدريبية وضرورة القيام بالاطلاع عن كثب على خبرات وأنظمة الدول المجاورة والدول المتقدمة في هذا المضمار.
- ضرورة توفير الدعم المالي لدوائر تسجيل السكان وتوفير كافة الاحتياجات والمتطلبات من أجهزة الطباعة والتصوير وإيجاد وسائل المواصلات المناسبة.

وبالنسبة لنظام إحصاءات الأحوال المدنية، يتطلع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى تحقيق ما ورد حول هذا الموضوع في الخطة الشاملة للإحصاءات الرسمية الفلسطينية فيما يتعلق بتطوير سجل مركزي للسكان ليكون بنية تحتية للإحصاءات الرسمية الفلسطينية. ولكن وللوصول إلى هذه الغاية، لابد من زيادة التعاون بين المؤسسات ذات العلاقة فيما يخص تحسين مستوى التبليغ خاصة وفيات الأجنة وتسجيل تنقلات السكان.

قانون الأحوال المدنية ينص على وجوب تبليغ الفرد عن أي تغيير في مكان إقامته خلال ٣٠ يوما من حدوث هذه الواقعة. ولكن ولضمان الحصول على مستوى تبليغ مناسب في هذا المضمار، يجب ربط معظم الخدمات التي يتلقاها المواطن مع مكان الإقامة المسجل حتى نكفل الحصول على بيانات ذات جودة جيدة وملائمة للعمل الإحصائي. وعملية ربط عدم التبليغ عن الوقائع المختلفة والتي يتوجب تسجيلها في نظام التسجيل المدني بنظام عقوبات لن يكفي وحده في رفع مستوى التبليغ عن هذه الوقائع. بل يجب العمل على تطوير نظام للحوافز والتشجيع – بدلا من التركيز على العقوبات- وكذلك نشر التوعية بين المواطنين من اجل خلق نظام جيد ومكتمل للتسجيل المدني، حيث أن هذه العقوبات تعتبر غير رادعة والمواطن أصلا لا يتهرب من التسجيل بقدر ما هو يجهل بأهمية التسجيل لمختلف الوقائع الحيوية الواجب تسجيلها.

ومن اجل استخدام سجل السكان كأساس ومصدر رئيسي للإحصاءات الحيوية، يتوجب تطوير نظام عناوين وسجل عناوين بمشاركة جميع المؤسسات الحكومية وغير الحكومية بسبب مركزية هذا السجل وعلاقته الأساسية بسجل السكان.

ويتطلع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى وجود سجل سكاني محوسب ومحدث بشكل جيد، ومتكامل الاستخدام وذلك عن طريق زيادة التعاون والانسجام والتنسيق بين مختلف المؤسسات والوزارات والهيئات المعنية. حيث أن السجل السكاني الموجود حاليا في فلسطين هو سجل جيد ولكنه بحاجة إلى المزيد من العمل وتضافر الجهود المشتركة بين مختلف المؤسسات من اجل زيادة تطويره وبناءه وتحديثه بشكل مستمر حتى

يفي بالغرض المنشود ألا وهو خدمة الإدارة العامة في القطاعين العام والخاص وخدمة العمـــل الإحصـــائي بصورة مباشرة للتقليل من التكلفة والعبء على المستجوبين.

ولضمان نوعية بيانات ذات جودة جيدة، يتوجب العمل على زيادة السيطرة النوعية على مصادر تسجيل هـذه البيانات عن طريق زيادة تدريب الكوادر البشرية في المؤسسات المسؤولة عن التسجيل الأولي للوقائع مثـــل تسجيل تباليغ الولادة والوفاة والزواج والطلاق إضافة إلى تسجيل حالات التغيير في العنوان.

ويتوجب إعداد خطة وطنية شاملة بمشاركة جميع المؤسسات المعنية للنهوض بجودة بيانات ســـجل الســـكان، وتوحيد المصطلحات والمفاهيم المستخدمة بين مختلف المؤسسات والوزارات، وكذلك تشجيع المؤسسات علـى اتباع نظام موحد للترميز على المستوى الوطني.

تدفق نماذج تسجيل الوقائع الحيوية والتقارير الاحصائية

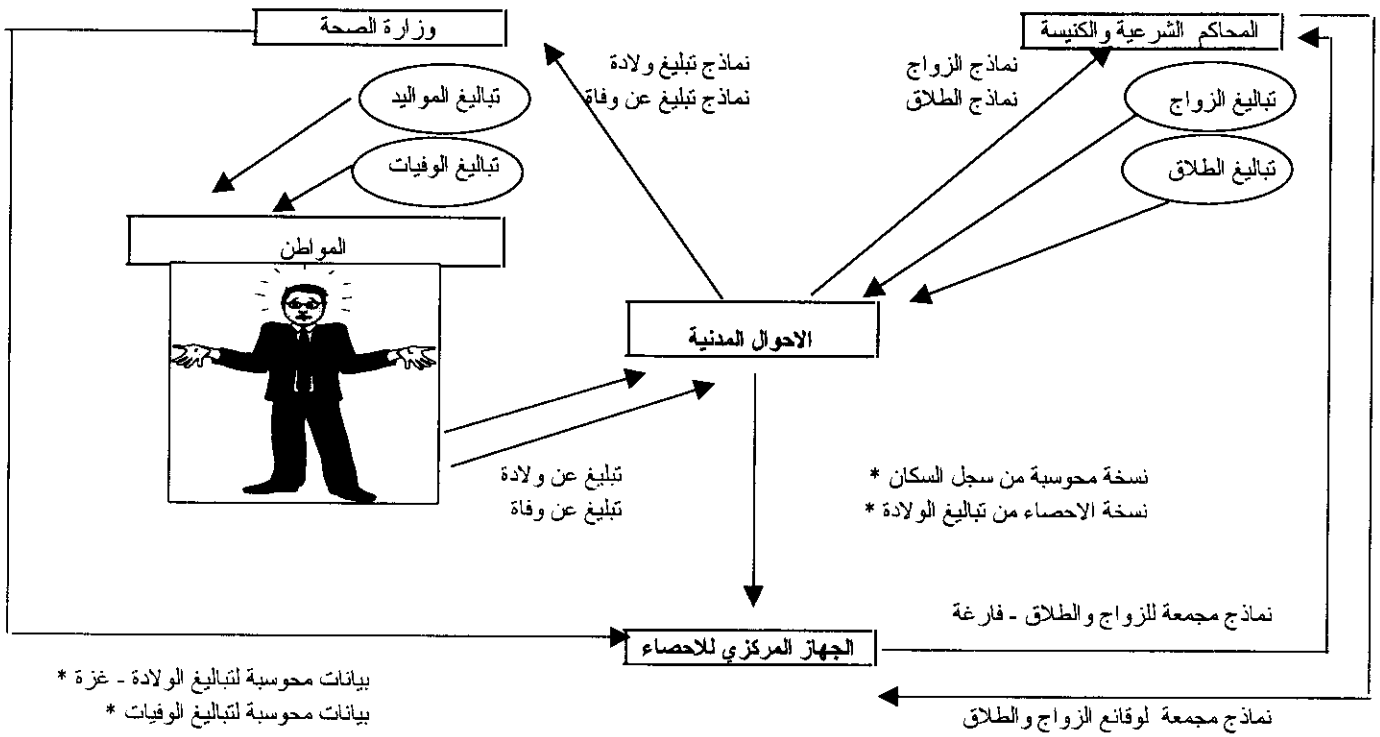

السلطة الفلسطينية

تبليغ عن مولود حي

1. 1) نسخة الاحوال المدنية

رقم الهوية

[redacted]

ا تفاصيل عن المولود

1. اسم العائلة والحمولة		6. الدين
2. الاسماء الاولى		7. مركز صحي
3. الجنس	1 ☐ ذكر 2 ☐ انثى	ساعة الولادة
4. مكان الولادة (اسم المدينة القرية والمستشفى)		8. وزن المولود (بالغرامات)
5. تأريخ الميلاد	19 ___ سنة ___ شهر ___ يوم	9. ☐ واحد ☐ توأم — 1 ☐ اول 2 ☐ ثاني 3 ☐ ثالث 4 ☐ رابع فما فوق
عنوان الوالدين	المدينة او القرية / الشارع/ الحي / رقم المنزل / رقم التلفون	

ب- تفاصيل عن الوالدين

	الام	الاب
10. رقم الهوية	[redacted]	[redacted]
11. اسم العائلة		
12. اسماء الاولى		
13. اسم الجد (الاب)	[redacted]	
14. تأريخ الولادة	سنة ___ شهر ___ يوم ___	سنة ___ شهر ___ يوم ___
15. مكان الولادة		
16. الحالة المدنية		
17. الجنسية		
18. مكان ولادة والد الام ووالد الاب		[redacted]
19. المهنة الحالية		
20. عدد السنوات الدراسية بما في ذلك		

ج-تفاصيل اخرى

21. تأريخ الزواج	سنة ___ شهر ___		
22. اسم عائلة والد الام			
23. هذا زواج الام	1 ☐ الاول 2 ☐ الثاني ام اكثر		
24. عدد الولادات السابق (9)	ولدوا احياء	ولدوا موتى	المجموع
25. الزواج الحالي			
ب.من زواج سابق			
جـ مجموع الولادات السابقة			

رقم الهوية [redacted]

30. ملاحضات طبية

ختم المستشفى

26. تاريخ	توقيع الوالد / توقيع الوالدة / توقيع مقدم التبليغ
27. اسم مقدم التبليغ (4)	
28. وصل التبليغ للدائرة	تأريخ
29. سجل التبليغ بسجل السكان	ختم موظف الولادات

1. ان هذه الاستمارة معدةايضا لاستعمال دائرة الإحصاء المركزية.
2. يجب تسجل التفاصيل ١-٧ ١٠-١٦ بموجب هوية الوالدين.
3. يجب ان يشمل العدد التوأم الذي ولد قبل هذا المولود دون ان يشمل العدد المولود الحالي.
4. المسوؤل عن المؤسسة التى حصلت فيها الولادة او والد المولود او الطبيب او القابلة والذين قاموا بالتوليد.

السلطه الوطنيه الفلسطينيه

وزارة الداخليه

تبليغ عن وفاه

يعبأهذا النموذج بأربع نسخ

حضرة دائرة الصحه في قضاء .....

أمر رقم ٤٢٦بشأن بطاقة هوية وتسجيل السكان ٥٧٣٢ ـ ١٩٧٢ أبلغكم التفاصيل الآتيه عن المرحوم المذكور أدناه وأني أشهد أن جميع هذه التفاصيل مضبوطة وصحيحه : ـ

رقم هوية المرحوم | | | | | | | | | | | ٢ـ الاسم الأول ..... ٣ ـ اسم الوالد .....

٤ ـ اسم الجد ..... ٥ ـ اسم العائله أو الحامولة .....

٥ ـ اسم الزوج /ة ..... رقم الهويه | | | | | | | | | | ٦ ـ الجنس .....

٧ ـ الحاله المدنية ..... ٨ ـ الدين والقوميه ..... ٩ ـ محل الاقامه الدائم المدينه/ القريه ..... الشارع/الحاره ..... رقم الدار .....

١٠ـ تاريخ الوفاة اليوم ..... لشهر ..... سنة ..... الساعه .....

١١ـ مكان الوفاة المدينة / القريه ..... إذا حصلت الوفاة في المستشفى أذكر اسمه .....

تاريخ الولاده اليوم ..... شهر ..... سنة ..... وإذا كان المتوفي طفلا عاش أقل من ٢٤ ساعة أذكر عدد ساعات الحياة .....

مكان الولاده المدينه / القريه ..... البلد .....

الجنسيه في يوم الوفاة ..... المهنه .....

اسم مقدم التبليغ .....

عنوان مقدم التبليغ المدينه / القريه ..... الشارع / الحاره ..... رقم الدار .....

التاريخ ..... توقيع مقدم التبليغ ..... قرابته للمرحوم .....

	فترة المرض
Pneumonia I Embolie pulmonaire I Hemorrhagie cerebrale Thrombophlebite Arteriosclerose St. p. gastrectomiam propter ulcus duodeni Ulcus duodeni II Diabetes II	
أ ـ السبب المباشر للوفاة ١)	
ب ـ نتيجه من	
ج ـ نتيجة من (المرض الأصلي) ٢)	
أمراض أخرى	

إذا كان المتوفي إمرأة الرجاء البيان إذا كانت حاملا أو طرحت أو وضعت قبل وفاتها .....

(P.M) .....

تمت / لم تفحص الجثه قبل الوفاة | | | | | | | | |

تصديق : أشهد بهذا أنني قد عالجت المتوفي المذكور أعلاه منذ .....

أني قد رأيت المتوفي على قيد الحياة لاخر مره بتاريخ ..... أن الوفاة وقعت بتاريخ ..... أنني رأيت الجثه بتاريخ .....

أشهد حسب معرفتي الشخصيه بأن كافة التفاصيل المبينه أعلاه مضبوطه وصحيحة التاريخ ..... التوقيع .....

اسم صاحب التوقيع (ختم أو باسم واضحه) ..... صفته .....

عنوانه .....

لإستعمال الدائره

استلم يوم ..... أعطى تصريح دفن ..... مكان الدفن .....

حول لمكتب التسجيل ..... بتاريخ .....

ختم وتوقيع مكتب الصحه .....

مرفق بطاقة هويه رقم

Palestinian Authority

Ministry of Interior

Department of Civil Affairs

السلطة الفلسطينية

وزارة الداخلية

مديرية الأحوال المدنية

شهادة ميلاد

Birth Certificate

SAMPLE نموذج

رقم الهوية Id No.	4 0495824 1		
الإسم Name	صهيب	إسم الأب Father's name	محمد
إسم الجد G.F.'s name	نصيف	إسم العائلة Family name	بزار
الجنس Sex	ذكر	الديانة Religion	مسلم
تاريخ الميلاد D. of birth	1999/08/01 الأول من شهر آب لعام ألف وتسعمائة و تسع وتسعين		
مكان الميلاد P. of birth	رام الله	المستشفى Hospital	رام الله الحكومي
الجنسية Nationality	فلسطيني		
إسم الأم M.'s name	فاطمه	عائلة الأم M.'s family	موسى
العنوان Address	بيتللو		

- 0 - 0 -

إن التفاصيل المدونة بولادة المذكور أعلاه أدرجت في سجل الولادة لسنة 1999

The details about the above mentioned birth have already been registered in the birth file of year 1999

من قبل مديرية الأحوال المدنية بـ رام الله بتاريخ 1999/08/08

by Department of Civil Affairs in Ramallah On 08/08/1999

ختم الدائرة

توقيع
الموظف المختص

Palestinian Authority

Ministry of Interior

Department of Civil Affairs

السـلطة الفلسطينية

وزارة الداخلية

مديرية الأحوال المدنية

شـــهادة وفـــــاة

Death Certificate

SAMPLE نموذج

رقم الهوية Id No.	9 5102242 5				
إسم المتوفي Name	جمعه	إسم الأب Father's name	درويش		
إسم الجـد G.F.'s name	اسعد	إسم العائلة Family name	اللالا		
الجنس Sex	ذكر	الديانة Religion	مسلم		
تاريخ الوفاة D. of death	1999/07/30	الثلاثون من شهر تموز لعـام ألف وتسعمائة و تسع وتسعين			
مكان الوفاة P. of death	رام الله	المستشفى Hospital	رام الله الحكومي		
تاريخ الميلاد D. of birth	1971/02/26	الجنسية Nationality	فلسطيني		
الحالة المدنية M. status	متزوج	إسم الأم M.'s name	رسمية		
العنوان Address	بيت حنينا	- 0 -			

SAMPLE نموذج

ن التفاصيل المدونة بوفاة المذكور أعلاه أدرجت في سجل الوفـاة لسنة 1999

The details about the above mentioned death have already been registered in the death file of year 1999

ن قبل مديرية الأحوال المدنية بـ رام الله بتـاريخ 1999/08/08

by Department of Civil Affairs in Ramallah On 08/08/1999

ختم الدائرة

توقيع
الموظف المختص

السلطه الفلسطينيه

دائرة الاحوال المدنية

طلب اصدار بطاقة هويه

طابع خدمات (دمغه)

يجب أن يرفق مع الطلب ٤ صور ملونه من نوع بلوريد

الطلب تقدم اليوم .....

بواسطة .....

حضرت هويه رقم .....

وقعت بواسطة .....

البطاقه أرسلت وسلمت إلى .....

أصرح بأن بطاقة الهويه التي بحوزتي قد فقدت وألتزم بإعادتها فورا إذا وجدتها إذا أعيدت إ لىّ

التاريخ : .....

المكان: .....

.....

التوقيع

رقم الهويه									

أولى	بالبه	مفرده

أنا الموقع أدناه، أطلب بطاقة هويه باسمي وهذه هي التفاصيل

الاسم الشخصي	اسم الأب	اسم الجد

اسم العائله	اسم الأم	تاريخ الميلاد	رمز

		مكان الميلاد	الجنس	الديانه

اسم العائله القديم	اسم شخصي قديم	الحاله الاجتماعيه

اسم الزوج / الزوجه

		الاسم الشخصي (رباعي)	رقم الهويه	رقم جواز السفر ونوعه

العنوان بالبلاد

		البلده	العنوان	تلفون

أسماء الأولاد أقل من ١٦ سنه (الأولاد والبنات من ١٦ يتم تسجيلهم في طلب منفصل)

		الاسم الشخصي	الجنس	مكان الميلاد	رقم الهويه	تاريخ الميلاد
						١٩ / /
						١٩ / /
						١٩ / /
						١٩ / /
						١٩ / /

السـلطة الفلسطينية
الداخلية
دائرة الاحوال المدنية

طلب تسجيل شهادة ولادة

انني اطلب اصدار شهادة ولاده بموجب الاسم الاتي :

الاسم الاول	اسم الاب	اسم الجد	اسم العائلة (الحامولة)
اسم الام	اسماء سابقة (اذا طرأ تغيير)	الجنس	رقم الهوية 9

تاريخ الولاده			مكان الولاده		
سنه	شهر	يوم	المدينه (القريه)	العشيره	المستشفى

عنوان الوالدين يوم الولاده

المدينه (القريه)

اسم مقدم الطلب

القرابه للمولود (اب / ام / اخ)

السكان	الحاره	رقم	ربع	تلفون

تاريخ

توقيع الموظف

توقيع مقدم الطلب

السـلطة الفلسطينية
الداخليه
دائرة الاحوال المدنية

طلب تسجيل شهادة الوفاه

أطلب إعطائي بطاقة تسجيل الوفاه تحت إسم المتوفي / المتوفيه .

الإسم الأول ..... إسم الأب ..... إسم الجد ..... إسم العائله / الحامولة .....

أسماء قديمه (إذا تغيرت) .....

9								

رقم الهويه

تاريخ الوفاه :- يوم ..... شهر ..... سنه .....

مكان الوفاه إسم المستشفى _____ المكان _____

أطلب التسجيل في البطاقه / عدم التسجيل في البطاقه سبب الوفاه

تفاصيل مقدم الطلب

إسم مقدم الطلب ..... القربه للمتوفي .....

السكان	الحاره	رقم	ربع	تلفون

تاريخ .....

توقيع

السـلطة الفلسطينية
الداخليه
دائرة الاحوال المدنية

اعلان عن تغيير الحاله الشخصيه

☐ زواج ☐ طلاق

رقم الوثيقه

	الزوج	الزوجه
اسم العائله		
الاسم الأول		
اسم الأب		
رقم الهويه	9	9
تاريخ الولاده		

المكان الذي حصل فيه التغيير .....

تاريخ التغيير في الحاله الشخصيه .....

تاريخ .....

توقيع الموظف .....

السلطه الفلسطينيه
الداخليه
دائرة تسجيل السكان

طلب ملخص من السجل في سجل السكان

أنا الموقع أدناه اسم العائله الاسم الشخصي

الساكن بـ

القريه الشارع الرقم

طلب لاعطاء ملخص عن مسجل تسجيل السكان

١ ـ اسم العائله .....

٢ ـ الاسم الشخصي .....

٣ ـ اسم الأب والجد .....

٤ ـ الحاله الشخصيه .....
أعزب متزوج مطلق أرمل

٥ ـ تاريخ الولاده ومكانها

٦ ـ رقم الهويه | 9 | | | | | | | |

٧ ـ العنوان .....

٨ ـ .....

المكان التاريخ توقيع مقدم الطلب

ملاحظات : ـ

١ ـ أرجو تصديق رقم الهويه حسب البند ٦ و العنوان حسب بند ٧ حسب التسجيل في الهويه
إذا لم يدقق بالتفصيل سوف تتأخر المعامله

٢ ـ إذا الملخص المطلوب من قبل شخص مهاجر أو متوفي يجب تسجيل تاريخ خروجه أو وفاته في البند ٨

السلطة الفلسطينية

الداخلية

دائرة الاحوال المدنية

اعلان عن تغيير عنوان

	الاسم الشخصي	اسم الأب	اسم العائله	رقم الهويه	تاريخ الميلاد
1				9	1
2				9	1
3				9	1
4				9	1
5				9	1
6				9	1
7				9	1
8				9	1
9				9	1
10				9	1
					1

العنوان الجديد

	الشارع أو الحاره		رقم البيت		المكان

التاريخ

رقم المربع

اسم المكان السابق _____

خاتم المكتب
وتوقيع الموظف

_____ _____

توقيع مقدم الطلب التاريخ

السلطة الفلسطينية
الداخلية
دائرة الأحوال المدنية

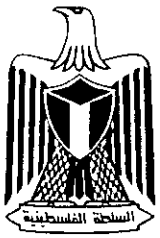

طلب إكمال وتصحيح تفاصيل السجل

إني الموقع أدناه أطلب إكمال وتصحيح التفاصيل الآتيه بنموذج التسجيل وبشهادة الهوية لي الخاصه :

	الأسم الأول	إسم الأب	إسم الجد	إسم العائله	مكان الولاده	تاريخ الولاده	رقم الهوية	
1								9
2								9
3								9
4								9
5								9
6								9
7								9

التفاصيل الآتيـة : -

1 ..... من ..... الى .....

2 ..... من ..... الى .....

3 ..... من ..... الى .....

المستمسكات المقدمه .....

إسم الطالب الكامل .....

عنوانه .....

تاريخ .....

رقم هوية 9

.....

توقيع الطالب

الفصل الثاني

المواليد

مادة (16)

يجب التبليغ عن الولادة إلى الدائرة أو الممثلية الفلسطينية في الجهة التي حدثت فيها الولادة خلال عشرة أيام من تاريخ حدوثها على أن يكون البلاغ مصحوبا بالمستندات الثبوتية.

مادة (17)

1- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الولادة هم:-

أ. أحد والدي المولود شرط إثبات شرعية الزواج.

ب. من حضر الولادة من الأقارب البالغين حتى الدرجة الرابعة للمولود.

ج. مديرو المستشفيات ودور الولادة والرعاية الاجتماعية والسجون والقابلة القانونية.

2- لا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ولا تقع مسؤولية التبليغ على أحد من الفئات المذكورة في الفقرة (1) إلا في حالة عدم وجود أحد من الفئات التي تسبقها في الترتيب.

مادة (18)

1. يجب أن يشمل البلاغ البيانات الآتية:-

أ. ساعة ويوم وتاريخ ومكان الولادة.

ب. جنس المولود وأسمه.

ج. اسمي الوالدين رباعياً ولقبهما وجنسيتهما وديانتهما ومهنتهما ومحل إقامتهما ومكان قيدهما وأرقام بطاقتي هوياتهما إذا كان معلوما للمبلغ.

د. اسم المبلغ ولقبه وسنه وجنسيته ومهنته وصفته ومحل إقامته ورقم بطاقة هويته.

2. في حالة ولادة توأمين أو أكثر يعد لكل منهما بلاغ على حدة يذكر فيه ساعة الولادة.

الفصل الثالث

الزواج والطلاق

مادة (26)

على الجهات المختصة بإجراء عقود الزواج أو شهادات الطلاق أن تثبت عليها رقم بطاقة الهوية للزوج والزوجة وجهة إصدارها ، وعليها أن ترسل خلال شهر نسخة من العقد أو الشهادة إلى الدائرة الكائنة في الجهة التي حدثت فيها واقعة الزواج أو الطلاق.

وعلى الدائرة قيد العقود والشهادات في السجل الخاص بذلك بعد ختمها أو التأشير عليها برقم قيد مع الاحتفاظ بنسخة من كل عقد أو شهادة.

مادة (27)

على أقلام الكتاب بالمحاكم المختصة، أن يبلغوا دائرة الأحوال المدنية في الجهة الكائنة بدائرة اختصاصها وفق النموذج المعد لذلك بما يصدر من أحكام نهائية بالزواج أو بطلانه أو الطلاق أو التطليق أو إثبات النسب وذلك خلال سبعة أيام من تاريخ صيرورة الحكم نهائياً، وعلى الدائرة تسجيل الأحكام في السجل الخاص بذلك.

مادة (28)

يقوم رئيس قسم السجل المدني بعد قيد الزواج أو الطلاق في سجل الوقائع بالتأشير بذلك في سجل الزوجين أو المطلقين أو أحدهما إذا كانا مسجلين فيه، فإذا كان الزوجان أو المطلقان أو أحدهما مسجلاً في سجل مدني آخر فعلى رئيس قسم السجل المدني إرسال بيان إلى السجل المختص خلال ثلاثة أيام ليؤشر على السجل المدني الخاص بكل منهما.

الفصل الرابع

الوفيات

مادة (29)

يجري التبليغ عن الوفيات إلى الدائرة في الجهة التي حدثت فيها الوفاة خلال أسبوع من تاريخ حدوث الوفاة أو ثبوتها على أن يكون مصحوباً ببطاقة المتوفى إن وجدت وتبليغ الوفاة الصادر عن وزارة الصحة.

مادة (30)

1- الأشخاص المكلفون بالتبليغ عن الوفاة هم :-

أ. أصول أو فروع أو زوج المتوفى.

ب. من حضر الوفاة من أقارب المتوفى .

ج. من يقطن في مسكن واحد مع المتوفى إذا حصلت الوفاة في المسكن.

د. الطبيب الذي اثبت حالة الوفاة.

ه. مديرو المستشفيات والسجون والمدارس وأصحاب الفنادق وأي محل آخر إذا وقعت الوفاة في أي منها.

2- ولا يقبل التبليغ من غير المكلفين به ولا تقع مسئولية التبليغ على أحد من الفئات المتقدمة إلا في حالة عدم وجود أحد من الفئات السابقة لها في الترتيب.

مادة (31)

يجب أن يشمل البلاغ البيانات الآتية:-

1. ساعة ويوم وتاريخ ومكان الوفاة.
2. اسم المتوفى ولقبه وجنسه وسنه وجنسيته وديانته ومهنته ورقم بطاقة هويته.
3. مكان إقامة المتوفى.
4. اسم ولقب والده ووالدته رباعياً.
5. مكان قيد المتوفى.
6. اسم المبلغ وسنه وجنسيته ومهنته وصفته ومحل إقامته ورقم بطاقة هويته.

7. أسباب الوفـــاة.
8. أي بيانات أخرى يقـــرر المديـــر العـــام وجـــوب تقديمـــها.

مادة (32)

إذا كان المتوفـــى مجـــهول الهويـــة وجـــب أن يكـــون التبليـــغ عـــن الوفـــاة مـــن قبـــل الشرطة مرفقاً بمحضـــر يشـــتمل علـــى ســـن المتوفـــى وجنســـه وســـبب الوفـــاة وأيـــة بيانـــات أخـــرى ضروريـــة، ومـــع مراعـــاة أحكـــام المـــادتين(6،5) مـــن هـــذا القـــانون يقوم رئيس قسم السجل المدنـــي بقيـــد الواقعـــة فـــي ســـجل خـــاص.

مادة (33)

تحرر شهادة الوفـــاة علـــى النمـــوذج المعـــد لذلـــك وتســـلم إلـــى مـــن قـــام بـــالتبليغ أو لأي من المنصوص عليهم فـــي المـــادة (7) فقـــرة(2) بعـــد التحقـــق مـــن شـــخصيته.

مادة (34)

إذا نفذ حكم الإعـــدام بشـــخص فعلـــى النـــائب العـــام أو مـــن يمثلـــه أن يرســـل بلاغـــاً بالوفـــاة خـــلال ثمانيـــة وأربعيـــن ســـاعة مـــن تنفيـــذ الحكـــم إلـــى الدائـــرة المختصـــة لتدوين الواقعـــة.

مادة (35)

بما لا يتعارض مـــع أحكـــام القـــانون :-

1. فـــي حالـــة الوفـــاة أثنـــاء الســـفر علـــى ظـــهر ســـفينة أو طـــائرة فلســـطينية خارج فلســـطين، يقـــوم ربـــان الســـفينة أو قـــائد الطـــائرة بـــإعداد إشـــعار بالوفـــاة في السفينة أو الطـــائرة وينظـــم شـــهادة بـــها.
2. علـــى قبطـــان الســـفينة وقـــائد الطـــائرة تبليـــغ وتســـليم إشـــعار الوفـــاة إلـــى أقرب أميـــن ســـجل أو قنصـــل فلســـطيني فـــي أول مينـــاء تصـــل إليـــة الســـفينة أو الطائرة وذلك فـــي ميعـــاد لا يتجـــاوز(48) ســـاعة.
3. إذا غرقـــت البـــاخرة أو ســـقطت الطـــائرة وفقـــد قســـم مـــن الركـــاب أو الملاحين أو كلهم ولـــم يتـــم تنظيـــم معاملـــة الوفـــاة المنصـــوص عليـــها بـــالفقرات الســـابقة، يصـــدر الوزيـــر قـــراراً بعـــد ثلاثـــة أشـــهر مـــن تـــاريخ الحـــادث بفقـــد الأشخاص الذين كانوا فـــي الســـفينة أو الطـــائرة مـــع ذكـــر أســـمائهم وتبلـــغ ذلـــك إلى أمين الســـجل.

الفصل الخامس

تصحيح قيود الأحوال المدنية

مادة (36)

لا يجوز إجراء أي تغيير أو تصحيح في قيود الأحوال المدنية آلا بناء على حكم قضائي نهائي صادر من المحكمة المختصة.

مادة (37)

استثناء من حكم المادة السابقة يجوز التغيير أو التصحيح في:-

1. الجنسية أو الديانة أو المهنة أو في قيود الأحوال المدنية المتعلقة بعقد الزواج أو بطلانه أو الطلاق أو التطليق أو التفريق الجسماني أو إثبات النسب بناءً على وثائق صادرة من جهة الاختصاص.
2. الأخطاء المادية ويتم تصحيحها بناء على طلب يقدم من صاحب العلاقة إلى لجنة مشكلة من المدير العام رئيساً وعضوية رئيس قسم السجل المدني والمستشار القانوني بالمديرية، وذلك استناداً إلى الوثائق الثبوتية المرفقة بالطلب.

مادة (38)

تقام دعاوى تغيير أو تصحيح قيود الأحوال المدنية من أي شخص لديه مصلحة في تغييرها أو تصحيحها لدى المحكمة المختصة.

مادة (39)

إذا صدر حكم بإجراء التغيير أو التصحيح وجب الإعلان عن ذلك في الجريدة الرسمية.

مادة (40)

في جميع الأحوال إذا أثيرت منازعة بشأن قيد المواليد أو الوفيات أو بسبب طلب تغيير أو تصحيح البيانات الخاصة بهم أو تتعلق بالبنوة أو النسب أو بأي مسألة من مسائل الأحوال المدنية، وجب الامتناع عن إجراء القيد أو التعديل حتى يفصل في النزاع بحكم نهائي من المحكمة المختصة.

الفصل السادس

محل القيد

مادة (41)

يكون قيد الشخص في دائـــرة الأحـــوال المدنيـــة الكائنـــة فـــي الجهـــة التـــي يقيـــم بـــها، فإذا كان للشخص أكـــثر مـــن مكـــان إقامـــة وجـــب عليـــه أن يقيـــد اســـمه فـــي دائـــرة مكان إقامة واحد منـــها فقـــط.

مادة (42)

يجب علـــى مواطـــن فـــي حالـــة تغيـــير محـــل الإقامـــة أن ينقـــل قيـــده مـــن الدائـــرة المقيد بها إلى الدائـــرة الكائنـــة فـــي الجهـــة التـــي انتقـــل إليـــها وذلـــك خـــلال ثلاثيـــن يوماً من تـــاريخ الانتقـــال.